الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب لولاية عين تموشنت
كلية علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير
قسم : علوم اقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية

اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي

من إعداد الطالبين :

- خلفة بلال
- بن معزوز علاء الدين ياسر

اشراف الاستاذة :

سي محمد فايزة

اعضاء لجنة المناقشة

د. مطهري كمال	جامعة عين تموشنت -بلحاج بوشعيب	رئيسا
د. سي محمد فايزة	جامعة عين تموشنت -بلحاج بوشعيب	مشرفا
د. قديد ياقوت	جامعة عين تموشنت -بلحاج بوشعيب	ممتحنا

- السنة الجامعية2022/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

"ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

الحمد لله الذي انعم علي بالصحة لاتمام هذه المذكرة و حسب قوله تعالى بعد بسم لله الرحمن الرحيم * اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ *

فكم هو صعب ان تنسى في لحظات التتويج بالنجاح من ساعدونا و وقفوا الى جانبنا من اجل تحقيق انجازنا فاالتقدم اولا بالشكر و الاحترام الاستاذة "سي محمد فايزة" على اشرافها على مذكرتنا و تقديمها التوجهات و النصائح العلمية لي،

كما اشكر جميع الاستاذة بلحاج بوشعيب

و الى كل من ساعدننا و لو بكلمة بطيبة و تمنى لي التوفيق لسعي في سبيلي.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة ...إلى نبي الرحمة ونور العالمين...سيدنا محمد ﷺ

اهدي هذا العمل وثمرة جهدي إلى أغلى ما لدي في الكون، و التي كان لها الفضل في تشجيعي والدعاء لي، والتي هي سبب وجودي وسر نجاحي في هذه الحياة إلى:أمي العزيزة حفظها الله .

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها ليوم وفي الغد وإلى الأبد...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.....إلى والدي العزيز.

وإلى إخوتي مصدر قوة و فخر لي حفظهم الله.

اهدي تخرجي ايضا الى رفاقي وزملائي بجامعة التي كانت محطة كبيرة لتغييرات في حياتي وإضافات كثيرة الى وعيي وفكري وثقافتي العلمية والعملية.

وإلى الأستاذة الفاضلة الذي ساهمت في انجاز ودعم هذا العمل المتواضع

بلال

إهداء

قال الله تعالى" لئن شكر ثم لا نر يدنكم"

-بداية أشكر الله عز وجل ونحمد و نستعينه ونستغفره الذي وهبني بنور علمه وعلى إتمام هذا العمل راجية الله عز وجل تحسين عاقبتي في الأمور كلها.

-كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة" سي محمد فايزة " على نصائحها وتوجيهاتها و على نصائحها وعلى كفاءتها العلمية في الإدارة هذا العمل.

كما أتوجه أيضا بالشكر للأفراد العائلة الذين كانوا سندا لي في دراستي خصوصا أمي و أبي راجيا من الله تعالى أن يمنحهم الصحة والعافية ويجازيهم بألف خير.

علاء

الفهرس

مقدمة	
الفصل الأول	
تمهيد	5
1. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	5
1.1ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	5
1.1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	5
2.1.1 خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	6
3.1.1 تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	7
4.1-1مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	9
2.1أهمية وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.	10
1.2.1ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.	10
2.2.1.مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري	11
3.2.1تطور وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	16
4.2.1مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قي الاقتصاد الوطني	16
1.2الإطار المفاهيمي النمو الإقتصادي:	19
1.1.2ماهية النّمو الاقتصادي:	19
2.1.2أهمية النمو الإقتصادي	20
3.1.2العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي	21
4.1.2محددات النمو الاقتصادي:	22
3دراسات سابقة :	24
1.3دراسات وطنية	24
2.3دراسات أجنبية :	30
خاتمة الفصل الأول :	31
الفصل الثاني دراسة قياسية لتأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على	32

النمو الاقتصادي	
تمهيد	32
1.تحليل المتغيرات	33
1.1التعريف بالمتغيرات	33
2لمحة عن النموذج محل الدراسة	36
1.2إختبارات الإستقرارية:	37
2.2 تحليل التباين و دوال الإستجابة الدفعية:	43
3.2 تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية:OLS	44
4.2نموذج تصحيح الخطأ الموجهVECM	46
خاتمة الفصل الثاني :	49
خاتمة	51
الملاحق	54
قائمة المصادر و المراجع	63

مقدمة عامة

في محاولة للدفع بعجلة النمو الاقتصادي باستثمار الاموال في قطاعات اقتصادية اكثر استقطابا وبانتهاج سياسة الاصلاحات الاقتصادية أنشأت الحكومة الجزائرية العديد من الهياكل والإدارات والمؤسسات العمومية، وذلك لإزالة كل العراقيل والعوائق التي تعتذر سبيل الاستثمار الخاص، وعمدت إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك نظرا للدور الحيوي لهذه القطاعات في تحقيق النمو الاقتصادي، دون استعمالها لأموال ضخمة أو تقنيات معقدة.

حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، لطالما وجد أن هناك اتفاق واضح على مدى أهميها في النشاط الاقتصادي، نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات في العديد من الدول ، ولما تقدمه من خدمات للدعم للمؤسسات الكبير في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي.

طرح الإشكالية:

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الركائز الأساسية لخلق التطور، و باعتبار أن الاستثمار في هذا القطاع يعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فإن إشكالية الدراسة تُعن ببحث الأثر الذي يحدثه الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي.

ما مدى تاثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها كما يلي:

***هل تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق قيمة مضافة للناتج الداخلي الخام ؟...**

***ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير النشاط الاقتصادي ؟**

فرضيات الدراسة :

-تؤدي زيادة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى زيادة الناتج الداخلي العام.

-هناك علاقة طردية بين الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- يساهم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في زيادة الواردات خارج قطاع المحروقات

أهمية الدراسة:

لا شك في أن دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنجاز هذه المؤسسات لأهدافها الرئيسية وتحقيق النمو الاقتصادي، أمر يتطلب التعرف من جهة على واقع هذه المؤسسات والتعرف من جهة أخرى على المساهمة العمالة للاستثمار في هذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النموالاقتصادي و إظهار العلاقة بين الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي توضيح أن الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن له وبشكل كبير أن يساعد على تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة :

قمنا في محاولة منا لدراسة اثرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةعلى النموالاقتصادي ثم حددنا الجزائر كبلد للدراسة وهذا في إطار الحدود الزمنية (2000-2021)

المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدنا في دراستنا لإشكالية البحث على عدة مناهج وذلك بالنظر إلى طبيعة الموضوع، حيث اعتمدنا على المنهج الاستقرائي من خلال ملاحظة وتحديد المشكلة، وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسات السابقة، كما اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج التحليلي بغية استيعاب الإطار النظريللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلىالنموالاقتصادي في الجزائر أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي الإحصائي وهذا من خلال محاولة بناء نموذج قياسي يتماشى مع وضعية الاقتصاد الجزائري، كما استعنا ببعض البرامج المعلوماتية الإحصائية من أجل التأكد من معنوية النماذج القياسية المقترحة والمتمثلة في برنامج Eviews.9.0

الفصل الأول

الاطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و النمو الإقتصادي

تمهيد:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي و ذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم هذا ما ادى زيادة الاهتمام بها ,و من الواضح ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال النمو و التطور الاقتصادي و الاجتماعي الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات من طرف تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاديات المتقدمة و النامية,بالرغم من الاهتمام الذي حصنت به هذه المؤسسات من طرف الدول الدول و تعاظم دورها في الحياة الاقتصادية الا انها وجدت صعوبة في تعريف موحد لها بسبب الأشكال المختلفة التي تتخذها و ارتأينا في عملنا هذا للتعرض الى تقديم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع تعريف ملم لهذه المؤسسات من كل الجوانب , و من ذلك التعرض الى مراحل تطورها و أهميتها في الاقتصاد الجزائري و أهم الصعوبات التي تواجه نموها و تطورها.

1. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1.1 ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تلعب المؤسسات دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية لذا فان اعطاء و تحديد مفهوم لهذه المؤسسات له أهمية كبيرة,و لكن ما زال هذا المفهوم يثير جدلا كبيرا بين الباحثين في امر المؤسسات و يرجع ذلك الى صعوبة وضع و تحديد تعريف يميزها عن المؤسسات الاخرى و يختلف هذا التعريف من دولة الى أخرى.

1.1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هناك من يعرف المؤسسات المتوسطة بأنها كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات صناعية ذات الحجم الصغير و تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عامة و هذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (بلدية و ولائية) .

والبعض الآخر يرى أن المؤسسة المتوسطة هي منظمة مملوكة من طرف عدد أكبر من الأفراد قياسا للمنظمة الصغيرة، تدار من قبل إدارة مهنية، و يعمل فيها عدد أكبر من العاملين[1] . ويرى البعض الآخر أن المؤسسة متوسطة الحجم تمثل مرحلة وسيطية بين الحجم الصغير و الحجم الكبير و الانطلاق إلى ممارسة الأعمال على صعيد البيئة العالمية.

اعتمد المشرع الجزائري[2] في تصنيف المؤسسات على المعيار ثلاثي الأبعاد :عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية، ودرجة استقلالية المؤسسة.

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات ، فقد وضعت عدة معايير لحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم و هي : **عدد العمال ، رقم الأعمال ، القيمة المضافة** .....إلخ ، لكن المعيار الأكثر إستعمالا هو معيار عدد العمال.

2.1.1. خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطةعن المؤسسات الكبيرة الأخرى بمجموعة من الخصائص , و التي تظهر في عدة جوانب ,اقتصادية ,مالية,قانونية ,اجتماعية ,.....الخ, و من أهم هذه الخصائص

- **سهولة التأسيس و الاستقلالية في الادارة.**

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطةعنصر السهولة في انشائها من احتياجها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا,حيث أنها تستمد بالأساس الى جدب و تفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبى بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي

---

[1] شهيرة مناصري، هشام خلادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في ترقية المنتوج الوطني، مذآرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في
إدارة أعمال، المرآز الجامعي بالمدية، 2003-2004ص 16

[2] إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمؤيل الشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 ،ص59.

كما ترتكز معظم القرارات الادارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها,اذ في الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير , و هذا ما يجعلها تتسم بالمرونة و الاهتمام[1].

- **مركز للتدريب الذاتي و المرونة على التكيف مع المتغيرات.**

ان طابع الذي تتميز به المؤسسة الصغيرة والمتوسطةيجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالكيها و العاملين فيها , و ذلك من جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار و تحملهم للمسؤوليات التقنية و المالية , و هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة ,

كما تتميز أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطةبأن لها القدرة على التفاعل بمرونة و سهولة مع متغيرات الاستثمار .

- **التجديد و الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطةبمحلية النشاط , و هذا يؤدي الى وجود نوع من الألفة و المودة و العلاقة الطيبة بين المؤسسة و العملاء الأمر الذي يجعل تقديم الخدمة أو المنتج يتم في جو يسوده طابع الصداقة.

- **دعم المؤسسات الكبيرة و اختلاف أنماط الملكية.**

يمكن أن تحقق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض المزايا الناجمة عن فصلا الوظائف أو مراحل الانتاج ذات الوفرات الكبيرة ,من خلال التخصص في بعض منها و العمل على نطاق اقتصادي مناسب ,و هي بذلك تعمل على توفير شبكة من التدخلات بين المؤسسات الكبيرة و تدعمها.

و حين تخضع الى حد ما الى برنامج و استراتيجيات و عقود مع المؤسسات الكبيرة التي تعمل لها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي و ذلك مجال المقاولة من الباطن.[2]

***3.1.1* تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : من أبرز أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني وطبيعة الملكية**

I. -التصنيف حسب المعيار القانوني: تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةحسب هذا التصنيف إلى :

-مؤسسات فردية : وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم

باتخاذ جميع القرارات و الحصول على الأرباح و هو السؤول عن النتائج (الربح و الخسارة).

-مؤسسات الشركات هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر, وهي تنقسم إلى:

-شركات الأموال : كشركات التوصية بالأسهم و شركات المساهمة.

[1] ليلى لولاشي في ماجستيررسالة ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ، (غير منشورة)العلوم الاقتصادية – 200

[2] د الغفور عبد السلام و آخرون، :إدارة المشروعات الصغيرة ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2001،ص.

II. **-التصنيف حسب طبيعة الملكية**: تنقسم إلى :

-مؤسسات عامة هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة .

-مؤسسات خاصة : هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد(شركات أشخاص، شركات أموال...الخ)

-مؤسسات مختلطة هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص،أي تجمع بين الملكية العامة و الملكية الخاصة.

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجيهها والطبيعة الاقتصادية للنشاط.**

-التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنشاط: و هناك نوعان حسب هذا التصنيف :

مؤسسات خدماتية : تقوم بتوفير خدمات متنوعة تهدف من خلالها إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع كمؤسسات البريد مثلا و المؤسسات المالية.

مؤسسة إنتاجية تنقسم إلى :

-مؤسسات صناعية تقوم بجمع المعدات و الأدوات و اليد العاملة حتى يتم استغلالها استغلالا أمثلا, وذلك لتحقيق الانتاج.

-مؤسسات فلاحية وهي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها .

- **تصنيف المؤسسات حسب توجهها:**

و نميز ثلاثة أنواع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هي :

-المؤسسات العائلية يتم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا النوع بمساهمة من أفراد العائلة وعادة ما يكون مقر إقامتها المنزل .

-المؤسسات الحرفية :لا تختلف المؤسسات الحرفية عن النوع السابق من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي أيضا تعتمد على العمل العائلي بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه للسوق و ما يميزها عن المؤسسات العائلية أنه مكان اقامتها مستقل عن المنزل.

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة وشبه المتطورة: تعتمد هذه المؤسسات على الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة المستعملة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو تنظيم العمل ، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها وفق مقاييس صناعية حديث[1].

- **تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل وطبيعة المنتجات :**

التصنيف حسب طبيعة المنتجات حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة أشكال كالآتي :[1]

[1] رؤوف عثمانية، مرجع سابق، ص3

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:

يعتمد نشاط هذه المؤسسة على تصنيع عدة منتجات , و تتمثل هذه المنتجات في :

-منتجات الجلود و الأحذية و النسيج, تحويل المنتجات الفلاحية, المنتجات الغذائية,الورق منتجات الخشب ومشتقاته.

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة لسلع التجهيز**:

تتطلب صناعة سلع التجهيز رأس مال كبير , و لهذا فإن مجال عمل هذه المؤسسات يتميز بالضيق يشمل بعض الفروع البسيطة كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة :**

يعتمد نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع و التي تكون في مجال الصناعة الميكانيكية و الكهربائية، الصناعة الكيميائية و البلاستيكية، صناعة مواد البناء ، المحاجر و المناجم .

- **<u>التصنيف على اساس أسلوب تنظيم العمل :</u>**

و يمكننا تمييز ثلاثة أنواع من المؤسسات:

- **المؤسسات غير المصنعة :**

تجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي و نظام الإنتاج الحرفي.

-المؤسسات المصنعة:

وهي تجمع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطةو المؤسسات الكبيرة .وهناك نوع آخر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوسط النوعين السابقين وهو نظام المؤسسات المنزلية أو الورشات المتفرقة، الذي يعتبر مرحلة تمهيدية نحو نظام المصنع و هو كثير الانتشار في الدول النامية لتميزه بالبساطة و السهولة عن النوعين السابقين, وهو النشاط الذي عرف تطورا كبيرا في بعض البلدان المصنعة، كاليابان و الولايات المتحدة و الدول الأوربية، تحت تسمية المقاولة الباطنية .[2]

1-1-4.مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و يمكن تقسيمها الى نوعين :مصادر داخلية و تسمى كذلك بمصادر ذاتية ، و مصادر خارجية

- **<u>المصادر الداخلية (التمويل الذاتي):</u>**

المصادر الداخلية أو الذاتية للمؤسسة هي الفائض من الأموال الذي حققته المؤسسة و الذي يمكنه لها التصرف فيه , و هناك عدة تعاريف خاصة بالتمويل الذاتي من بينهما :3

---

[2] عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوسبل دعمها وتنميتها-حالة الجزائر -،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة(، جامعة الجزائر ، الجزائر ،203 -2004.ص 35

[1] عثمان لخلف ، مرجع سابق ، ص35 -36

[3] عمار زيتوني ، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي . مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 09 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر مارس 2006 .ص 47-48

-التمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ، و هو تكوين السيولة و بين مرحلة التوظيف و هو استخدام السيولة .

و يتمثل ذلك في :

الأرباح غير الموزعة , أقساط الاهتلاكات , المئونات

- **المصادر الخارجية (التمويل الخارجي):**

هنا تلجأ المؤسسة إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض ، سندات ، أسهم) لمواجهة احتياجاتهم المالية ، و تنقسم المصادر الخارجية للتمويل كمايلي:

-التمويل قصير الأجل " أقل من سنة"

--التمويل متوسط الأجل " من سنة إلى خمس سنوات"

-تمويل طويل الأجل " أكثر من خمس سنوات"

-تمويل قصير الأجل: هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي ، و يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع ، و يرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة و الربحية . و يتمثل تمويل قصير الأجل فيمايلي:[1]

-الائتمان التجاري , لائتمان المصرفي

-تمويل متوسط الأجل : يعتبر التمويل متوسط الأجل من الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية ، و النقطة الفاصلة بين التمويل قصير الأجل و متوسط الأجل هي مدة السداد حيث المصادر متوسط الأجل تزيده فترة سدادها عن السنة و تقل عن 5 سنوات و يتم الحصول عليها من المؤسسات مثل البنوك و شركات التأمين لغرض تمويل الاحتياجات ذات صيغة دائمة كالاستثمارات [2].

و يتمثل التمويل متوسط الأجل في: [3]

- -القروض المصرفية متوسطة الأجل
- -التمويل بلأستئجار

تمويل طويل الأجل :[4] و ينشأ من الطلب على الاموال الازمة لحياة التجهيزات الانتاجية دات المردودية على المدى الطويل وتوجه ايضا الى مشاريع انتاجية تفوق مدتها خمس سنوات و يتمثل التمويل طويل الأجل في :

-السندات , القروض المصرفية طويلة الاجل , الأسهم العادية و الأسهم الممتازة , الأرباح المحتجزة

[1] :أيمن الشنطي ، عامر شقر ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، دار البداية للنشر و التوزيع ، عمان .2007 .ص38

[2] :منير إبراهيم هندي ، الأوراق المالية و أسواق رأس المال ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1997,ص,ص 5-6

[3] محمد صالح الحناوي ، إبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية و التمويل ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1999 ,ص 429

[4] عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل و إدارة المؤسسات المالية ، دار حامة للنشر و التوزيع,2008 , 85 -87

2.1أهمية وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري .

تكمن رهانات السنوات القادمة بالنسبة للجزائر في ترقية اقتصاد تعدد حقيقي قائم على التنافس وفي هذا الصدد يمكن القول أن الاهتمام الأكبر للسياسة الاقتصادية ينصب على تشجيع و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار مشروع اقتصاد وطني يهدف إلى إيجاد إستراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي.

1.2.1ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري .

لقد كانت الجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنها تعاريف غير رسمية ، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(1974-1977) الذي وضعيته وزارة الصناعة و الطاقة معطيا التعريف الآتي ، نسمي مؤسسة صغيرة و متوسطة كل وحدة إنتاجية:

-مستقلة قانونا .

-تشغل أقل من 500 شخص.

-تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري و يتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري .

-أما المحاولة الثانية قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة سنة 1983 ، حيث ركز الملتقى في تعريف على معياري اليد العاملة و رقم الأعمال ، فعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أنها المنشاة التي:

-التي تشغل أقل من 200 عامل.

-تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري [1]

-ثم كانت المحاولة الثالثة بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988 ، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية و الذي يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها : [2]

كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا ، ذات حجم صغير أو متوسط تتمتع بالتسيير المستقل و التي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية إلا أن هذه التعريفات تبقى ناقصة لكونها لم تعرف بوضوح الحدود العاملة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأخرى ، و لإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل و الجدل القائم حول هذا الموضوع ، و هنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني " la charte de belegne " في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي جوان 2000 و هو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة ، و الذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

و من بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي مايلي:

[1] زويتة محمد الصالح ، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة لنيل ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 2006-2007 ص 06

[2] المرجع نفسه، ص 07

-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطةمهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات.

-تشغل من 1 إلى 250 شخص.

-لا يتجاوز رقم أعمال السنوي (02) مليار دينار ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلة السنوية خمسمائة 500 (مليون دينار) ، كما ستوفي معيار الاستقلالية ، و هناك بعض التعاريف المفصلة التالية:[1]

-المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (100) و خمسمائة (500) مليون دينار.

-المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 45 شخص ، و لا يتجاوز رقم أعماله السنوي مائتي (200)مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (100 مليون دينار) .

-المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال ، و تحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار ، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (10مليون دينار) .

2.2.1. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد كان تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر يتحقق بفضل الاستثمارات التي تنجزها الخواص ما بعد الاستقلال السياسي سنة 1962 إلى يومنا هذا و ظلت هذه المؤسسات و المتمثلة في استثمارات الخواص وفقا للإجراءات التي وضعتها الدولة لتوجيهيها و تحديد مجالات تدخلاتها و كانت هذه القوانين تواكب الخطاب السياسي السائد في كل فترة من فترات تطورها ، و منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وضعت عدة قوانين تحكم نظم سير القطاع الخاص.

- **مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1984)**

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال حركة من التعديلات و التشريعات و القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية تحديدا في خطة التنمية المتعددة آنذاك لم تعرف انفتاحا تجاه الاستثمار الخاص الوطني فقد كانت مشاريع التنمية كلها بالدولة فاسحة المجال [2]

و ضمن إطارات محددة للاستثمار الأجنبي ، إذ مباشرة بعد الاستقلال أقرت الحكومة بأول قانون يتعلق بحرية الاستثمار هو القانون رقم63 /277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963 الذي جاء صريحا في هذا المجال حيث تنص مادته التالية على مايلي :[3]

-أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب ، و ذلك حسب إجراءات النظام العام. تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي و ذلك للتكفل الحقيقي بالاستثمارات الخاصة أجنبية كانت أم وطنية، و هو يستهدف ضد العثرات و النقائص التي كانت تشوب

---

[1] :بوزهرة محمد و الآخرون ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية ، سطيف ، الملتقى الدولي حول تمويل ، المشروعات الصغيرة والمتوسطةو تطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سطيف ، من 25-28 ماي 2003,ص 08

[2] عبد المليك مزهودة ، التسيير الإستراتيجي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، أيام 25-28 ماي 2003,ص 887 .

[3] شريف بقة و آخرون ، تحليل و تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، أيام 25-28 ماي , ص 233 .

قانون الاستثمارات لسنة 1963 لقد أقر قانون 1966 المتعلقبالاستثمارات ضرورة إعطاء المكانة اللائقة للقطاع الخاص بشقيه الأجنبي و الوطني ووضع لذلك مبادئ و أسس و ضمانات تحكمها الدولة كما ورد في نفس المادة ضرورة حصول المستثمر على رخصة مسبقة حسب معايير حددها الباب الثالث من الأمر و قد ميز هذا القانون بين الرخصة التي تمنح للمستثمر الأجنبي و الرخصة التي تمنح للمستثمر الوطني حسب عدة معايير:

-بالنسبة للمستثمر الوطني يأخذ بعين الاعتبار مايلي:[1]

القطاع الاقتصادي و المنطقة الجغرافية للمؤسسة. , حجم مساهمة المشروع في الاقتصاد الوطني.

-أما المستثمر الأجنبي فيراعي في منحه رخصة الاستثمار مايلي:

حجم مساهمة مشاريعه في فتح الأسواق الخارجية (التصدير), حجم استعماله و استفادته من المواد الأولية المحلية.

و ذلك بالاتفاق مع وزارة المالية ، التخطيط أو الوزارة الوصية على نوع النشاط المستثمر فيه و الاستثمارات التي تقل قيمتها عن 500,000 دج يقوم الوالي بمنح هذا الترخيص أما الاستثمارات التي تزيد عن ذلك الترخيص فيها يمنحه بقرار وزاري بناء على رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات التي شكلت خصيصا لذلك و اعتبارا لهذا لجأت الدولة إلى صياغة قانون آخر للاستثمارات سنة 1982 القانون رقم 11/982 المؤرخ في 21 أوت 1982 و هو القانون المتعلقة بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني و الذي يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص ، و كذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ، و شروطها (حسب ما جاء في المادة 1 من نفس القانون) و قد فصل هذا القانون بصفة نهائية في كيفية الحصول على الرخصة و كذا الحدود القصوى للاستثمار في المادة 11 منه إشارة واضحة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطةفي معرض الحديث عن الميادين التي يجوز لأنشطة القطاعات الخاص الوطني النمو فيها ، و التي تهدف إلى:

-المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية و في إنشاء مناصب العمل و تعبئة الادخار و تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي .

و عليه ففي هذه الفترة كان لذا القطاع دور محدود للغاية سواء على المستوى العددي أ و من حيث مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، و هو ما يعكسه ضعف المعدل السنوي لإنشاء هذه المؤسسات ، حيث لم يتعد 600 م سنويا و في قطاعات اقتصادية محددة مع إمكانية استمرارية و نمو ضعيفة. [2]

- **المرحلة الثانية (1982 الى ما قبل 1993)**

بعد ما أثبتت الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر (إستراتيجية الصناعات الثقيلة) إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة و مع تفاقم الأزمة الاقتصادية منذ سنة 1986 (الأزمة البترولية) بسبب التغيرات في الاقتصاد العالمي من اقتصاد ثنائي القطب إلى اقتصاد أحادي القطب يمتاز بهيمنة النظام الرأسمالي المعبر عنه باقتصاد السوق ، و كذا عولمة الاقتصاد ، بات من الضروري إعادة النظر في طريقة تسيير الاقتصاد الوطني .[3]

[1] : شريف بقة و آخرون ،مرجع سابق ، ص ص 233-234
[2] : شريف بقة و آخرون ، مرجع سابق ,ص 234
[3] : عثمان لخلف ، دور و مكان الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية) غير منشورة (، جامعة الجزائر ,1995,ص,35

من خلال إحداث إصلاحات و تغييرات على السياسة الاقتصادية الوطنية وفتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص و المتمثل أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطةإعطائه اكبر حرية من النشاط ، و رفع القيود و العوائق التي كانت تقيم و تحد من نشاطه و توسعه و قد رافق ذلك صدور عدة قوانين و مراسيم تشجيع على تنمية هذا القطاع و دفعه أكثر للمشاركة في الحياة الاقتصادية من أهمها :[1]

-سنة 1982 صدور قانون تنظيمي جديد متعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (قانون82 -11 المؤرخ في1982.08.08) و الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةبعض الإجراءات التحفيزية تمثلت خاصة في:

-حق التمويل الضروري على التجهيزات و في بعض الحالات المواد الأولية.
-القبول المحدد بالتراخيص الشاملة للاستيراد ، و كذا بالنسبة لنظام الاستيراد دون دفع.
-سنة 1983 إنشاء ديوان توجيه ، المتابعة و التنسيق للاستثمار الخاص(OSCIP) و الذي أسندت ، مهامه إلى الغرفة الوطنية للتجارة و من بينها مايلي: [2]
-توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات و مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية و ضمان تكاملها مع القطاع العمومي.
-ضمان تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط.
-سنة 1988 و في إطار التحضير للانتقال من الاقتصاد نحو اقتصاد السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية و فتح المجال للقطاع الخاص ضمن الإطار القانوني المناسب لتطوير الاستثمار الخاص ، حيث تم إصدار القانون88 -25 المؤرخ في 19-07-1988 و الذي حرر سقف الاستثمار الخاص و سمح للمستثمر الخاص في مجالات جديدة ، على أ نتكون هذه المشاريع تدخل في لإطار النشاطات التي تعتبرها الدولة ذات أولوية كما وضع حدا لاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية و فتحها في وجه القطاع الخاص [3]
و شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية و هيكلية تهدف أساسا إلى: [4]

-إحلال اقتصاد السوق محل اقتصاد مسير إدرايا , البحث عن أكبر قدر من الاستقلالية للمؤسسات العمومية ، و إخضاع للقواعد التجارية , تحرير التجارة الخارجية و الصرف , استقلالية البنوك التجارية و بنك الجزائر.

-سنة 1990 : صدور قانون النقد و القرض رقم90 -10 المؤرخ في 14-04-1990 و الذي ينظم حركات رؤوس الأموال و يشجع كل أشكال الشراكة دون أي استثناء كدعم حرية الإشهار الأجنبي حيث سمح للقطاع الخاص بإنشاء المؤسسات المشتركة و التي كانت حكرا على القطاع العمومي.

-سنة 1996 : صدور المرسوم التشريعي رقم 91-37 المؤرخ في 19-02-1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية و في إطاره تم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في ظل توجه الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق.

[1] : محمد بوعزة ، الطاهر بن يعقوب ، مرجع سابق ، ص ص 237-238
[2] : : الصديق بوقرة ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2008 -2009 ,ص 59
[3] : الصديق بوقرة ، مرجع سابق,ص 60
[4] : عبد الحكيم عمران ، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،) غير منشورة (، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر,2006 ,ص 2007 .

و عليه فهذه المرحلة عرفت تحضير الإطار القانوني و التشريعي و مباشرة الإصلاحات الاقتصادية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق و ترك المجال أكثر للقطاع الخاص للمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

- **المرحلة الثالثة (1993 إلى يومنا هذا)**

شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة في الاقتصاد الوطني ، تكريسا للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يلعب فيه القطاع الوطني و الأجنبي دورا أساسيا ، و تم ذلك خاصة في النقد الدولي و البنك الدولي.

و قد أولى هذا البرنامج أهمية كبيرة للقطاع الخاص و ترقية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1]

و شهدت هذه الفترة اتخاذ عدة إجراءات و صدور العديد من التشريعات و القوانين المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةو هو ما تساهم في تطوره أهمها:

سنة 1993 تم اتخاذ مجموعة من التدابير تمثلت في:

- إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةو الصناعات التقليدية في شهر جويلية من عام 1993 بكافة الصلاحيات و التي حددت لها المهام التالية :[2]

-تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها.

-تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

-المساهمة في إيجاد الحلول للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

-تبني سياسة ترقية للقطاع و تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-صدور المرسوم التشريعي رقم 93 -12 المؤرخ 05-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار و في إطار تم تكريس حرية الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي ، بمنع امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و السماح لها بالنشاط و الاستثمار في كثير من المجالات على غرار مثيلاتها في الاقتصاديات المتقدمة و يمكن تلخيص أهم ما تضمنها هذا المرسوم فيمايلي: [3]

-حق الاستثمار بكل حرية , ضمان المساواة بين القطاع الوطني و الأجنبي.

إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمار و دعمه و متابعة.

-تقليص آجال دراسة الملفات 60 يوما كحد أقصى.

-سنة 1994 : تم اعتماد الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية ليتم الشروع فيها ابتداء من سنة 1995 .

---

[1] : بوقرة الصديق ، مرجع سابق ، ص 61

[2] : : سعيد بريبش ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالصناعية الخاصة في الجزائر : دورها و مكانتها في الاقتصاد الوطني ، مجلة آفاق ، العدد 05 ، جامعة،عنابة مارس200 ,ص ,29

[3] : سعيد بريبش ، مرجع سابق ، ص 29 .

-إنشاء الشباك الوحيد لوكالة ترقية و تدعيم و متابعة الاستثمارات في سنة 1994 ، من أجل مساعدة المستثمرين على إتمام الإجراءات الإدارية في أقل مدة ممكنة .[1]

-سنة 2001 : تم إصدار قانون استثمارات جديد لدعم و إعطاء للتعديلات السابقة و يتضمن: [2]

-إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ، و التي يمثل لنشاط وكالة ترقية و تدعيم و متابعة الاستثمارات ، مع ضمان لامركزية نشاطات هذه الوكالة مما يسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ القرار و هذا من خلال إنشاء المكاتب الجهوية.

-إنشاء المجلس الوطني للاستثمار و الذي من مهامه اقتراح إستراتيجية و آليات تطوير الاستثمار.

- صدور القانون التوجيهي رقم01 /18 , المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةو من بين أهم أهدافه مايلي: [3]

-تشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسع ميدان نشاطها.

-ترقية و توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي و التجاري و الاقتصادي و المهني و التكنولوجي المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي حركية التطور و التكيف التكنولوجي.

-ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطةعلى الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لها.

-تحسين الأداء البنكي في حالة معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-سنة 2002 : تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةو تحديد قانونه الأساسي و يهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4]

3.2.1تطور وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

لقد اهتمت الجزائر منذ التسعينات بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة بشكل واضح ابتداء من سنوات التسعينيات مع تعاقب الإصلاح الاقتصادي حيث كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا بالخصوص من

المشاريع الصناعية العمومية حيث كانت تمثل % 80 من القدرات الصناعية أما % 20 المتبقية فهي تمثل الصناعات الصغيرة و المتوسطة و هي تابعة للقطاع الخاص[1]

---

[1] : حلموس الأمين ، دراسة إستشراقية ، حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطةلتطبيق إدارة المعرفة ، رسالة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر -2010-2011 ص ,ص 23 -24 .

[2] : الصديق بوقرة ، مرجع سابق ، ص 62

[3] : قانون رقم01 -18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 ه الموافق ل 12 ديسمبر 2001. يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالجريدة الرسمية السنةc38 العدد 77 ,(15-12-2001) ,ص,ص 6-8

[4]: الصديق بوقرة ، مرجع سابق ، ص 66

حيث أن هذه المؤسسات أصبحت تكتسي أهمية بالغة من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في مواجهة أزمة البلاد ، لذا فإن أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني يمكن تمثيله فيمايلي :[2]

- تعتبر وسيلة فعالة في القضاء على البطالة .

-تلبية الحاجيات المباشرة للمجتمع و ذلك من خلال توفيرها لبعض المنتوجات الاستهلاكية النهائية دون استيرادها من الخارج.

-تقوية المؤسسات الكبيرة نظرا لدور و أهمية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير شأنها أن تكون طرفا فعالا يعمل على تقوية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير الاستهلاكات الوسطية ، و ذلك في إطار العقود الباطنية هذا لأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةينتظر منه الكثير.

-تعتبر أداة هامة لمواجهة التمركز و التطور الجهوي .

إذن فإن أهميتها تكمن في أنها قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية و توفير مجالات العمل و مناصب الشغل لعدد كبير من المواطنين ، كما أن نشاطها قد امتد من إلى العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

4.2.1 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قي الاقتصاد الوطني.

يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال مايلي:

- **المساهمة في التنمية المحلية :** سعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنمية المناطق المحلية عن طريق:

-توسيع تشكيلة منتجاتها بإنتاج أو بيع منتج مكمل.

-تعدد وحدات الإنتاج أو البيع عن طريق تعدد المناطق الجغرافية.

-الانتقال من مؤسسة حرفية إلى مؤسسة إنتاج أو بيع.

-إنتاج أو بيع منتج جديد أو تطبيق تكنولوجيا جديدة أو إتباع أسلوب جديد في الإنتاج أو البيع و يكون المسير هو صاحب القرار ، و يمكن للتنمية المحلية أن تأخذ عدة أشكال نذكر منها:

-تنمية المناطق المحلية بالاعتماد كما مجموعة من المؤسسات الكبيرة ، و هذه بدورها تقوم بفتح فروع تابعة لها أو عن طريق المقاولة من الباطن مع هذه المؤسسات [3]

---

[1] : فريدة لرقط و آخرون ، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقا تنميتها ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطةو تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 25-28-2003 , ص 08 .

[2] : ليلى لولاشي – التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل جامعة بسكرة .2003-2004 ,ص, 44-45 .

[3] : يوسف قرشي ، **سياسيات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مرجع سابق,ص 33.

- **المساهمة في الإنتاج الخام :**

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب , كانت المساهمة الأكبر للقطاع الخاص بما أنه الممثل الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةعلى حساب القطاع العمومي.

الشكل رقم 1.1 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة

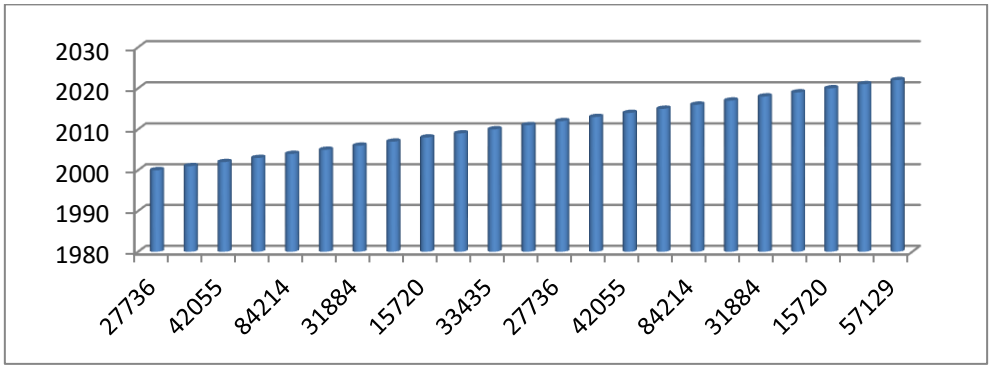

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة

من خلال الشكل التالي نلاحظ ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة حيث بلغ عدد المؤسسات 27736 مؤسسة في سنة 2000 اذ تعتبر الجزائر من بين أهم الدول التي بدأت تنميتها للمؤسسات الكبيرة دون غيرها وكان دورها الأساسي توفير الشغل، إلا أنه منذ سنة 2001 بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها مع مرور السنوات وذلك بالقيام بعدة إصلاحات، ولعبت الدولة دور إيجابي من أجل تنمية هذه المؤسسات وزيادة الإقبال عليها، ونذكر منها:
-تسهيل الحصول على العقارات وإنشاء مناطق صناعية ومناطق نشاطات لاستقبال هذه المؤسسات.

-ترقية المقاولة بالباطن باعتبارها أحد سبل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -الاستفادة من مزايا وتسهيلات ضريبية.

-الاستفادة من دعم الدولة عن طريق إسهامات مالية من طرف الدولة لتنمية هذه المؤسسات.

-التشجيع على إنشاء المؤسسات باعتبارها من أنجع الحلول في امتصاص البطالة وخلق الثروة.

ثم في سنه 2019 انخفضت بسبب فيروس كورونا الذي حد من نشاه المؤسسات الصغيره والمتوسطه ثم عادت الى نشاطها بعد انتهاء الجائحه سنه 2021 حيث بلغت اعلى نسبه لها قدرت ب 57129 مؤسسة.

الشكل رقم 2.1 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة

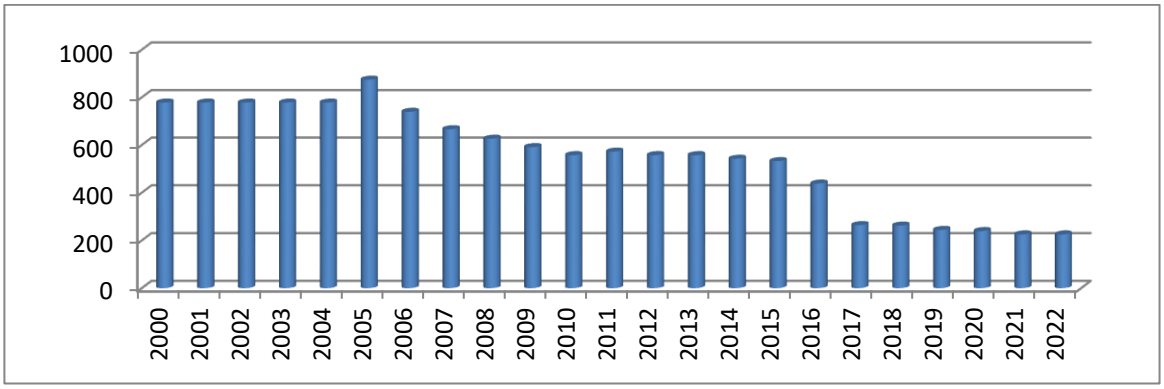

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة

يبين هذا الشكل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2021 حيث بلغ عددها في سنة 2000, 780 مؤسسة وظلت على هذا الحال حتى سنة 2005 حيث عرفت ارتفاع في ذلك العام لان ذلك كان متزامنا مع انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **FGAR** وانشئ بفضل إرادة السلطات العليا بهدف وضع آليات تسمح بتسهيل تمويل انشاء أو توسعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاضافة لترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وهذا كان السبب الرئيسي في زيادتها. وشهدت انخفاض تدريجي منذ ذلك العام وبلغت اقل نسبة لها سنة 2021 حيث قدرت ب 200 مؤسسة وذلك لاسباب منها عراقيل التنمية في الجزائر ، البيروقراطية ، وكذا جائحة كورونا التي حدت كثيرا من تطور هذه المؤسسات وأضعفت مخططات الانعاش الاقتصادي بصفة عامة.

الشكل رقم3.1 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

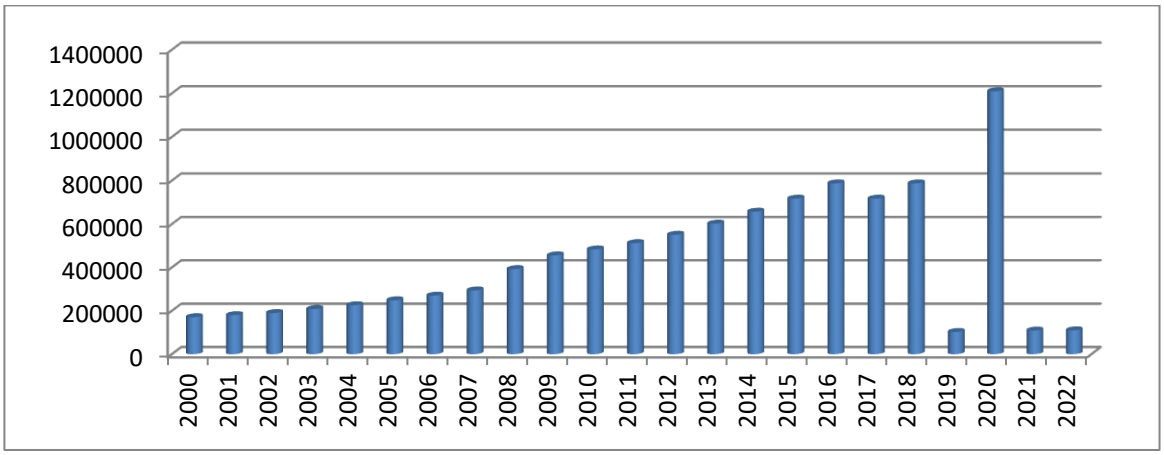

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة

يبين الشكل التالي تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2021 حيث نلاحظ انها ترتفع بشكل مستمر من سنة 2000 الى سنة 2008 حيث بلغت قرابة 400000 مؤسسة وظلت في تزايد مستمر حتى سنة 2019 حيث شهدت انخفاض حاد ذلك راجع الى للجائحة العالمية كورونا ثم ارتفعت لتصل الى حدها الاقصى سنة 2020 بمقدار 1200000 مؤسسة خاصة وذلك بسبب تباعيات الازمة التي أدت الى ظهور مؤسسات جديدة لمحاربة الجائحة تتمثل في مصانع الكمامات

والقفازات ثم لم يدم طويلا هذا الانتعاش حيث انخفض تطور هذه المؤسسات بصفة كبيرة سنة 2021 حيث بلغت أقل من 70000 مؤسسة وذلك راجع لسوء تنبئ الخبراء بالجائحة كونها لم يسبق لها مثيل في المجال الاقتصادي وفضحت هشاشة البنى التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2الإطار المفاهيمي النمو الإقتصادي :

1.1.2 ماهية النُّمو الاقتصادي :

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي،الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول:إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين , ارتفاع معدل الدخل الفردي.

- **مفهوم النمو الإقتصادي : .**

يُقصد بالنمو الاقتصاديّ وجود زيادة في كمية ونوعيّة السلع والخدمات الاقتصاديّة التي ينتجها المجتمع ويستهلكها مقارنةً بين فترتين زمنيتين مختلفتين، وعلى الرغم من أنَّ المقصود من النمو الاقتصاديّ واضح ويسهل التعبير عنه إلا أنَّ قياسه صعب للغاية، ومع ذلك فهو يُقاس اقتصاديًا باستخدام الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويعد مقياس الناتج المحليّ الإجماليّ (GDP) للاقتصاد هو المقياس الإجماليّ للإنتاج وبتعبير أدق فهو القيمة النقديّة لجميع السلع والخدمات النهائيّة المنتجة داخل الدولة في فترة زمنيّة محددة، ومع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ المقارنات عبر الزمن والحدود معقّدة بسبب السعر والجودة والاختلافات في العملة فلهذا يصعب قياس النمو الاقتصاديّ بدقة، ولكن كمحاولة دقيقيه لقياسه فإنَّه يمكن من خلال معرفة التغيير النسبيّ في الدخل الحقيقيّ للفرد مع الأخذ بعين الاعتبار أعداد السكان والأسعار.[1]

[1]توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر : بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس، 2008-2009، ص: 4.

2.1.2 أهمية النمو الإقتصادي

بما أنَّ النمو الاقتصاديّ يعني ارتفاع الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقيّ فذلك يعني حدوث ارتفاع في الدخل القوميّ والناتج القوميّ وإجمالي الإنفاق، والذي يساهم في ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة استهلاك السلع والخدمات، وتبرز أهمية النمو الاقتصاديّ بأنَّه يساعد على تحقيق أهداف الاقتصاد الكليّ المختلفة، وتتضح أهمّيته في ما سيأتي بيانه في النقاط الآتية:[1]

- **المساهمة في الحد من الفقر** :إنَّ زيادة الناتج القوميّ بسبب تحقيق النمو الاقتصاديّ يعني أنَّ الأسر يمكن أن تتمتع بمزيد من السلع والخدمات، وبالنسبة للدول التي تعاني من مستويات عالية من الفقر فيمكن للنمو الاقتصاديّ أن يحسّن مستويات المعيشة فيها بشكل كبير، وذلك لأنَّ النمو الاقتصاديّ مهم بشكل خاص في الاقتصادات النامية.
- **المساهمة في انخفاض البطالة** :يؤدي الاقتصاد الراكد الذي لا يحقق تنمية اقتصاديّة إلى ارتفاع معدلات البطالة وتعرّض المجتمع للسلبيات والآفات الناتجة عن البطالة، وبالمقابل فإنَّ النمو الاقتصاديّ يؤدّي إلى ارتفاع الطلب في الأسواق وتحريك عجلة الاقتصاد، وزيادة الشركات الساعية للنمو والتوسّع وزيادة فرص العمل وخلق الوظائف الجديدة.
- **المساهمة في تحسين الخدمات العامة** :يؤدي النمو الاقتصادي المرتفع إلى زيادة الإيرادات الضريبيّة -حتى مع بقاء معدلات الضرائب كما هي-، ولذلك مع ارتفاع النمو والدخل والأرباح ستتلقى الحكومة المزيد من ضرائب الدخل وضرائب الشركات وضرائب الإنفاق التي ستمكن الحكومة من الإنفاق بشكل أكثر على الخدمات العامة.

[1] أوسرير منور، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية- الاستراتيجيات و الإبعاد "، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية و التنمية و استراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد2007/03.

- المساهمة في انخفاض نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي يساعد النمو الاقتصاديّ على تقليل الدين العام للدولة إلى نسب الناتج المحليّ الإجماليّ، بسبب انتعاش الاقتصاد وارتفاع دخله حينها.

3.1.2العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

يشير النمو الاقتصاديّ إلى التوسّع في الإمكانات الإنتاجيّة للاقتصاد لتلبية احتياجات الأفراد في المجتمع، وللنمو الاقتصاديّ تأثير إيجابيّ على الدخل القوميّ ومستوى التوظيف مما يؤدي إلى زيادة مستويات المعيشة، ومع ذلك فإنَّ للنمو الاقتصاديّ بعض العوامل التي تؤثر عليه، وفي الآتي بيان لهذه العوامل:

- **الموارد البشرية :**تؤثر جودة وكمية الموارد البشريّة المتاحة في الدولة بشكل مباشر على النمو الاقتصاديّ، وتعتمد جودة الموارد البشريّة على مهاراتها وقدراتها الإبداعيّة وتدريبها وتعليمها، فإذا كانت الموارد البشريّة للدولة ماهرةً ومدربةً جيدًا، فسيكون الناتج عالي الجودة أيضًا، ومن ناحية أخرى فإنَّ النقص في العمالة الماهرة سيعيق تقدّم النمو الاقتصاديّ، فلا تهم كمية العمالة بالقدر الذي تهم به نوعية العمالة وجودتها، وعليه يجب أن تكون الموارد البشريّة كافية من حيث العدد مع المهارات والقدرات المطلوبة والجودة، بحيث تساهم في تحقيق النمو الاقتصاديّ.
- **الموارد الطبيعية :**تشمل الموارد الطبيعيّة موارد تنتجها الطبيعة إما على الأرض أو تحت الأرض، ومن ضمن الموارد الموجودة على الأرض النباتات , الموارد المائيّة , المناظر الطبيعيّة وبالنسبة للموارد الموجودة تحت الأرض أو في باطن الأرض فهي النفط , الغاز الطبيعيّ , المعادن , الفلزات، وغيرها. وتعتمد الموارد الطبيعيّة في أيّ دولة على الظروف المناخيّة والبيئيّة، وتؤثر الموارد الطبيعيّة على النمو الاقتصاديّ للدولة إلى حد كبير من حيث الاستخدام الفعّال أو الاستغلال الفعّال للموارد الطبيعيّة من قِبل الموارد البشريّة والتكنولوجيا المستخدمة
- **تكوين رأس المال :**يتضمن تكوين رأس المال تكوين رأس المال الأرض والبناء والآلات والطاقة والنقل ووسائل الاتصال، ويزداد تكوين رأس المال من خلال توفير رأس مال أكبر لكل عامل، مما يزيد نسبة رأس المال للعمالة، وبالتالي تزداد إنتاجية العامل، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاج ونمو الاقتصاد.[1]
- **التطور التكنولوجي :** يعد التطوّر التكنولوجيّ أحد العوامل المهمّة التي تؤثر على النمو الاقتصاديّ، وتتضمن التكنولوجيا تطبيق الأساليب العلميّة وتقنيات الإنتاج الحديثة، ويساعد التطور التكنولوجيّ على زيادة الإنتاجية على الرغم من محدوديّة الموارد، حيث إنَّ الدول التي تعمل في مجال التطور التكنولوجيّ تنمو بسرعة مقارنةً بالدول التي لديها تركيز أقل على التطوّر التكنولوجيّ، ويلعب اختيار التكنولوجيا المناسبة دورًا في نمو الاقتصاديّ على العكس اختيار التكنولوجيا غير المناسبة والتي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.
- **العوامل الاجتماعية والسياسية :** تلعب العوامل الاجتماعيّة والسياسيّة دورًا حاسمًا في النمو الاقتصاديّ للدولة، وتشمل العوامل الاجتماعيّة العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات للمجتمع التي تساهم في نمو الاقتصاد إلى حد كبير، وعلى عكس المجتمع ذي المعتقدات والخرافات التقليديّة الذي يقاوم تبني أساليب الحياة الحديثة والنمو الاقتصادي فإنَّه من الصعب تحقيق النمو الاقتصاديّ فيه.

[1]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003

4.1.2 محددات النمو الاقتصادي:

يواجه النمو الاقتصاديّ بعض المحددات التي يمكن أن تتسبب بالحد منه أو تقليله أو إضعاف دوره في تحسين جودة الحياة، ومن هذه المحددات ما يأتي:

- **عدم المساواة والتوزيع :**لا يقلل النمو الاقتصاديّ بالضرورة من الفقر النسبيّ لأنَّه يعتمد على توزيع الدخل، لذلك قد يتجاوز النمو الاقتصاديّ أفقر الفئات في المجتمع.
- **وجود عوامل خارجية سلبية:** [1]يمكن أن يتسبب النمو الاقتصاديّ في عوامل خارجيّة سلبيّة مثل:

التلوّث , ارتفاع معدلات الجريمة , الازدحام المروريّ، وغيرها.

وكل ذلك سيقلل من مستويات المعيشة، فعلى سبيل المثال شهدت دول كبيرة نموًا اقتصاديًا سريعًا للغاية ولكنَّها اضطرت لمواجهة مستويات خطيرة جدًا من تلوّث الهواء في مدنها.[2]

- **معارضة النمو الاقتصادي مع البيئة**

بسبب زيادة الإنتاج نتيجةً للنمو الاقتصاديّ، قد يحدث ارتفاع في المخلّفات البيئيّة مما يسبب حدوث مشكلات وكوارث بيئيّة، لذلك قد يجلب النمو الاقتصاديّ فوائد على المدى القصير ولكنَّ تكاليفه مرتفعة بالنسبة للبيئة على المدى البعيد.

الاعتماد على ما يتم إنتاجه : على الرغم من أنَّ بعض الدول تتمتع بمعدلات جيّدة من النمو الاقتصاديّ، إلّا أنَّها وفي كثير من الأحيان قد تعتمد على إنتاج منتجات خاصة بها لا تفيد الاقتصاد.

قد يكون النمو الاقتصاديّ غير مستدام :إذا كان النمو الاقتصاديّ سريعًا للغاية، فسوف يتسبب بحدوث مشكلات عديدة تؤثر على الاقتصاد؛ مثل التضخم وحدوث عجز في الحساب الجاري لميزانيّة الدولة، ويمكن أن يؤدي إلى حدوث كساد بسبب ارتفاع الإنتاج دون مقابل، وبالتالي فقد يصبح النمو الاقتصاديّ عارضًا مؤقتًا ليس له أثر على المدى البعيد.

2.2 تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد شهدت أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية تطورا كان مصاحبا لتطور الاقتصاد الجزائري، حيث أنه وبعد الاستقلال الذي شهد التسيير المركزي خلال فترة التوجه الاشتراكي للاقتصاد، ثم الانتقال والتوجه إلى اقتصاد السوق كخيار اقتصادي لا مفر منه بالنظر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر قبل التحول إلى اقتصاد السوق، سنحاول أن نعرض في هذا المبحث أهم النتائج والتطورات التي خلفتها مختلف البرامج التي تم تطبيقها في كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، ابتداء من مرحلة التسيير والتخطيط المركزي الموجه، إلى أهم النتائج بعد التوجه إلى اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة التي صاحبت تلك العملية بالإضافة إلى مختلف البرامج التي تم اعتمادها وما نتج عن تطبيق تلك السياسات من آثار مست التنمية الاقتصادية.

---

[1] خالد بن حمد بن عبدالله القدير، " اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية "، مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، المجلد 17- العدد 2، السعودية، 1425هـ.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003

تعرض النشاط الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الفترة لنزاعات جمة يمكن حلها بإعادة النظر التدريجي في ترابط المعدلات الأساسية للاقتصاد على كل من المستوى الداخلي والخارجي.

الشكل 1.2.2 اجمالي الناتج المحلي

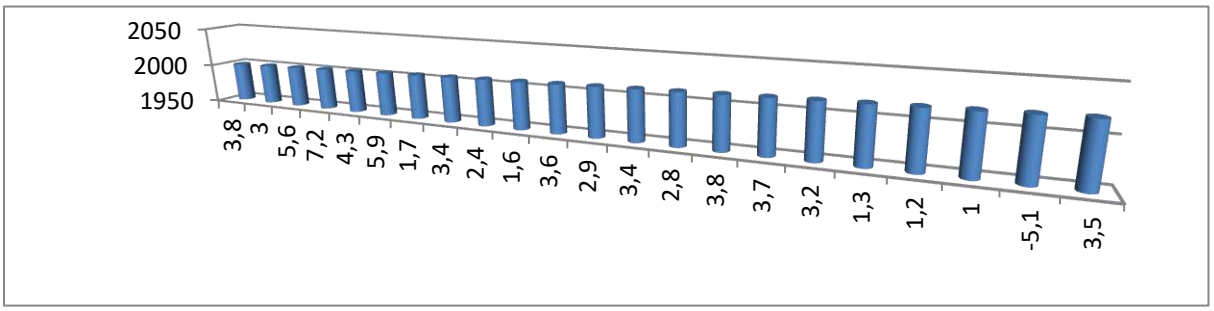

المصدر :من اعداد الطالبين حسب معطيات من البنك الدولي .

يبين الشكل التالي تطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2021 حيث بلغت 3.8% 2000النسبة في سنة ثم بقيت في وتيرة متذبذبة % ثم بدأت ترتفع الى غاية 2005 بلغت 1,7 الى ان وصلت ادنى نسبة قدرت قدرت ب-5.1 % بسبب الازمة ثم عادت الى وتيرتها العادية بسبب دعم هذه المخططات وتدعيمها بالقروض قصيرة الاجل ،

وحلّت الجزائر في صدارة اقتصاديات المغرب العربي من حيث نسبة النموّ، مقارنة بالمغرب (0.8 بالمئة)، وتونس (2.2 بالمئة)، وليبيا (-18.5 بالمئة)، وموريتانيا (4 بالمئة
حققت ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي والذي قارب ال 20 مليار دولار ليبلغ 187.2 مليار دولار في 2020

ويُعزى هذا الانخفاض في العجز بشكل رئيسي إلى ارتفاع سعر النفط، إذ سجل متوسط السعر خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 ارتفاعا بنسبة 66.6٪ من 41.365 دولار للبرميل خلال نفس الفترة. في العام الماضي عند 68.917 دولاراً للبرميل (زادت كميات المحروقات المصدَّرة بأطنان المكافئ النفطي بنسبة 20.9٪) ما سمح بتعزيز الصادرات المقدرة بـ26.402 مليار دولار، مما جعلها تتجه في نهاية عام 2021 إلى 35.02 مليار .تراجع إجمالي الناتج المحلي العربي بـ28% بين 2010 و2019. 2 – قارب حجم الخسائر خلال هذه الفترة 870 مليار دولار

الشكل 2.2.2: النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

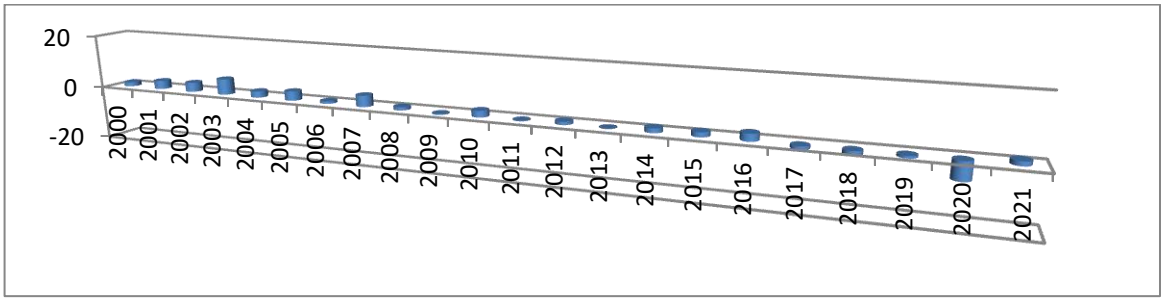

المصدر :من اعداد الطالبين حسب معطيات من البنك الدولي .

يبين الشكل التالي النمو في نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2021 حيث نلاحظ تذبذبات خلال كل هذه السنوات ففي سنة 2003 عرفت اقصى نسبة بحوالي 6% ثم انخفضت بشكل كبير سنة 2020 حيث بلغت نسبة -6% ثم عادت للاستقرار في سنة 2021

ففي سنة 2000 كانت هناك مرحلة ما قبل المخططات والارتفاع سنة 2004 ذلك لان تلك الفترة تزامنت مع برنامج الانعاش الاقتصادي انا من سنة 2010 كان هنالك البرنامج الخماسي للتنمية اما في سنة 2020 فسبب الانخفاض راجع دائما الى الجائحة فلم ينجو من تبعيتها اي اقتصاد عالمي.

3.دراسات سابقة : تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والموضوعات المتعلقة به، سنحاول ذكر بعض منها فقط نظرا لكثرتها وتعدد تخصصاتها:

1.3 دراسات وطنية

-مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي الية، تأمينات وتسيير المخاطر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي تحقيق التنمية الاقتصاديةدراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي 2007/2012: تناول هذا البحث إشكالية أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حيث أصبح قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ أنه يساهم بنسبة 75% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، ففي الجانب النظري تم التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما في الجانب التطبيقي فقد تعرض البحث إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أم البواقي ومساهمتها في التشغيل، حيث تبين أن مساهمة هذا القطاع في التنمية بولاية أم البواقي مازالت ضعيفة.

-نسيمة ســـــابق أ/د عـمار زيـتوني رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه-'LMD' تخصص: اقتصاد مالي- أثر االستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو االقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة)2000-2014: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ،2014-2000 وذلك من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على الظاهرة، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبرنامج **EVIEWS (**7) وطريقة المربعات الصغرى من أجل تقدير النتائج، وقد أظهرت نتائج البحث العالقة العكسية بين النمو االقتصادي وقيمة االستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعالقة الطردية بين النمو االقتصادي و الواردات خارج قطاع المحروقات

- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمواالقتصادي في ظل انخفاض أسعار البتر ول دراسة حالة الجزائر 1990-2000 مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: مالية مختاري عبداهلل -بن ذهيبة مصطفى تهدف هذه الدراسة لتوضيح الدور الرائد الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني حيث في ظل انخفاض أسعار البترول وفقا لمجموعة من المؤشرات، في مقدمتها التشغيل من خلال خلق مناصب شغل جديدة، بالاضافة إلى الناتج الداخلي الخام وزيادة في القيمة المضافة، وفي ترقية الصادرات .وقد أظهرت الدراسة ومن خلال الارقام

والاحصائيات المقدمة حول الجزائر أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسع مستمر عبر قطاع الخاص، كما أن المؤسسات الكبرى في تراجع كبير ممثلة للقطاع العام، وهذا ما تفسره نسبة مسامهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.

-الدراسة التي قدمها الباحث عثمان لخلف "، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إظهار انعكاس السياسة التنموية ومنه السياسة الصناعية التي تتبعها الجزائر على بروز وتطور هذا القطاع وأخيرا محاولة إبراز الاهتمام الذي أصبحت توليه السلطات العمومية لهذا القطاع . وتمحورت إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما هي مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة التنمية الإقتصاد ية والإجتماعية؟ وكيف تحدد الدور الذي تلعبه فيها؟ قد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي ،كما استخدم الإحصاءات المتعلقة بواقع هذه الصناعات في الجزائر وبالدور الذي تلعبه في الحياة الإقتصادية والإجتماعية على مدى فترات زمنية وكذا القوانين والتشريعات المتعلقة بالمجال الإقتصادي والتنظيمي للوقوف على السياسة التي تنتهجها السلطات الإقتصادية اتجاه هذا القطاع . وجاءت نتائج الدراسة بالشكل التالي : أن فكرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي فكرة جوهرها مفهوم نسبي، يتوقف قبل كل شيء على مستوى التصنيع في البلد ،تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكانة في الإقتصاد الجزائري فيها بعد 1980 ،ولقد أظهرت النتائج المحققة في إطار السياسة المتبعة وجود فراغ قانوني ومؤسساتي يضم ويوجه ويدعم هذه الصناعات كما كان تحليل وضع المؤسسات المصغرة ،الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أمر على درجة كبيرة من العسر.

-العايب ياسين اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ،2010-2011 : تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات و التدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي و من ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل ، اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على منهجين المنهج الوصفي من خلال وصفها لبعض المفاهيم مثل : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويليها ، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و توصلت إلى عدة نتائج من أهمها أن التمويل لازال يتميز بضيق كبير من تنوع و تعدد خدماته ، لذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب خصوصيتها المالية اتجاه النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضا خصوصية اتجاه ضيق مصادر التمويل و اتجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل الملائم.

- عثمان لخلف, واقع المؤسسات ص و م و سبل دعمها و تنميتها – حالة الجزائر - ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2003-2004 :و قد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات البلدان النامية ، و إبراز أثر الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر. لقد اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج المستخدمة فقد استهلت المنهج التاريخي عندما تعرضت إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تطورها في إستراتيجيات التنمية الشاملة في الجزائر منذ

الاستقلال إلى يومنا هذا ، أما المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية ، و دراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في لاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى المنهج الوصفي باعتباره كاشف لأهم المراحل التي وقفت عندها ، و قد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية خاصة ، و أن إستراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أن تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية و ترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

– **حلموس الأمين بعنوان دراسة إستشرافية حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتطبيق إدارة المعرفة رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر 2010-2011 :**تناولت هذه الدراسة الإطار النظري لإدارة المعرفة ثم تطرقت إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أما الدراسة الميدانية فهي حول تطبيق إدارة المعرفة في هذه المؤسسات ، و ما تهد إليه الدراسة هو معرفة ما إذا كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بدأت في توظيف إدارة المعرفة في إدارة أعمالها و مجلات العمل التي يمكن أن يتم فيها توظيف إدارة المعرفة ، لقد تم إتباع المنهج الوصفي الذي يعتمد عليه في تحديد المشكلة بصورة دقيقة ثم جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و أما المنهج التحليلي من خلال تحليل هذه المعلومات و تقييمها و أخيرا الخروج بالنتائج و التوصيات ، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : توفير الاستعداد الكافي للأفراد لبدء في توظيف إدارة المعرفة ، لما أثبتت الدراسة أن الأفراد يملكون فكرة عن إدارة المعرفة و أهميتها مع قدرة المؤسسات محل الدراسة على الرصد المنتظم و المستمر للمعرفة المتاحة و المتجددة من مصادرها المختلفة .

– **عبد الحكيم عمران ،استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , مذكرة ماجستير الإستراتيجية ، قسم العلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ،2007** .و تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية و معرفة مدى أهمية الإستراتيجية لهذا القطاع و توجيه أصحاب القرار على جمع المستويات و خصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها ، و قد اعتمدت على استخدام المناهج التالية : المنهج الوصفي : في وصف و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات التي تواجهها و تصنيفاتها المختلفة ، كما استخدم المنهج التاريخي للتطرق إلى مراحل التطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما منهج الدراسة الحالة من خلال عرض حالة كيفية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببعض الإحصائيات و قد توصلت إلى مجموعة من النتائج نذكر من بينها : أن الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتجلى بكل وضوح بما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها و أن التوجه الاستراتيجي لبعض البنوك العمومية نحو تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية و الموارد البشرية اللازمة ، حيث وجدت الدراسة أنه على مستوى أغلب البنوك التجارية لا يوجد إطار واحد مكلفا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2.3 دراسات أجنبية :

- دراسات الأستاذ الدكتور (dulien Pierre Andr:وهو أستاذ مختص في استراتيجيات (م ص و م) ومدير اللة الدولية ل م ص و م ، ومن أهم دراساته (Economie et les PME quebecoise Mondialisation de l :) حيث خلص الى ضرورة تقسيمها حسب مجال نشاطها و الابتعاد عن المعايير الكمية المعتمدة في تصنيف المؤسسات، كما أكد على العوامل الخارجية و الداخلية التي تحفز المؤسسات و تجعلها تستفيد من تحديات العولمة وتلك العوامل التي قد تدفع بالمؤسسات للرجوع الى الوراء في حالة غياب استراتيجيات واضحة المعالم.

- دراسة الدكتور Olivier TORRES: Essai De Theorisation De La Gestion Des Pme: De La Mondialisation A La Proximite **:** هذه الدراسة عبارة عن رسالة تأهيل من أجل الحصول على رتبة أستاذ محاضر لدى جامعة Caen Basse-Normandie France سنة 2004 حيث توصل الباحث من خلالها إلى أن عولمة المؤسسات (ص و م تتوقف على فعالية نطاق النشاطات الجوارية، كما خلص إلى ضرورة الاعتماد على نموذج علمي للتسيير على غرار المؤسسات الكبيرة الحجم.

- دراسة الدكتورة لتعمل Les Petites Et Moyennes Entreprises Face A La Mondialisation : Marioris الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه من جامعة السربون-2006: توصلت من خلالها الباحثة إلى ضرورة انتهاج إستراتيجيات ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد اقتحام أسواق دولية والتصدي للمنافسة الأجنبية، وركزت على عنصر المعلوماتية و التكنولوجيا في بناء الاستراتيجية كما أكدت على ضرورة التعامل و التكيف مع العولمة الاقتصادية باعتبارها فرصة وجب اغتنامها من طرف المؤسسات حتى تعظم أرباحها، كما انتهت الى سرد بعض المساوئ المرتبطة حجرة المؤسسات وانعكاسا ما على تفاقم حدة البطالة في الدولة الأم.

3.3 القيمة المضافة: رغم تقاطع وتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة، إلا أننا نعتقد أن دراستنا تختلف عن هاته الدراسات من ناحية طريقة التحليل، بالإضافة إلى أنها تحاول قياس أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الإقتصادي من خلال نموذج تصحيح الخطأ الموجه وذلك بإدراج هذه المتغيرة ضمن محددات النمو الاقتصادي ومنها الانفاق الحكومي كما تم التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة منها والخاصة من أجل تحديد وغبراز درجة كل منها في تحليل تباين النمو الاقتصادي وكذا اثر الصمات الدفعية لكل منها.

خاتمة الفصل الأول :

لقد أصبح النمو الإقتصادي محط أنظار الباحثين والمفكرين وتزايد الاهتمام بها نتيجة طبيعة التغيرات في الجانب الاقتصادي بالأخص التي حدثت أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتجلى ذلك من خلال ظهور العديد من النظريات التي تناولت هذا الموضوع، مما استوجب على العديد من الدول تحقيق أعلى معدلات نمو بهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال توفير المنتجات اللازمة وزيادة الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة الدخل القومي و توزيعه بالعدل، وبمعنى آخر الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة للتنمية الاقتصادية من خلال اتباع سياسات و نظريات حديثة تتماشى و التحولات السريعة في الأوضاع، لكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية قد واجهته العديد من العقبات منها الاقتصادية كندرة رؤوس الأموال وانخفاض الكفاية الإنتاجية، وتفشي الاقتصاد المزدوج في البلدان النامية

الفصل الثاني

دراسة قياسية لتأثير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي

تمهيد

بعد التحليل النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتعرف على النمو الاقتصادي و واقعه في الجزائر، حيث سنحاول في هذا الفصل القيام بتصميم نموذج قياسي اقتصادي بغية معرفة اثر وجود نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاقتصاد الجزائري وهذا بدراسة تأثير كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة منها والخاصة. لبلوغ هذا الهدف استوجب الإلمام بالدراسات السابقة التي اهتمت بتحليل النمو الاقتصادي ودراسة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بإمكانها التأثير على هذا الاخير من خلال التنويع الاقتصادي.

1.تحليل المتغيرات :

1.1 التعريف بالمتغيرات

- **الناتج المحلي الاجمالي :** هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة. بالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل.

و عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة. بالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل.

الشكل رقم 1.1 الناتج المحلي الاجمالي

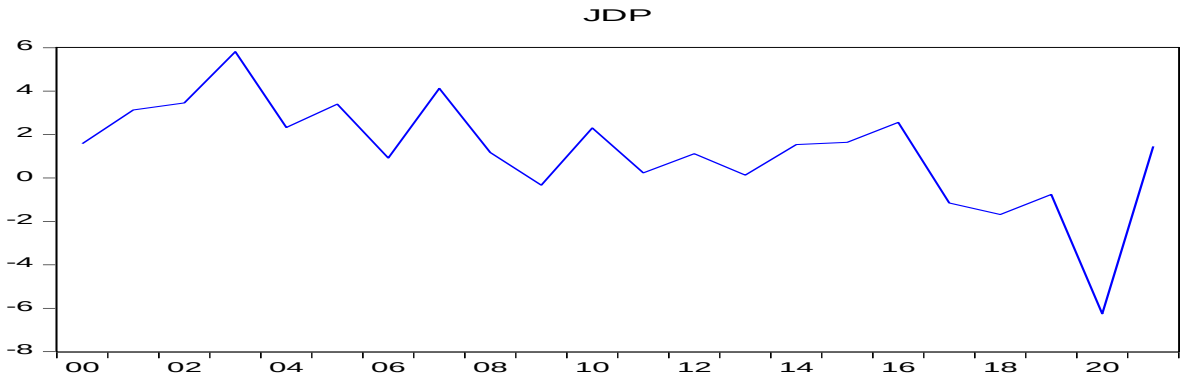

من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews09

يبين هذا الشكل تطور الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2000 الى غاية 2021 حيث شهدت بداية الفترة نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تقارب 6% سنة 2003 في الربع الاول من ذلك العام مدعوما بأداء افضل في قطاع الطاقة و ذلك بعد انكماش بنسبة 3.9 % قبل عام , ثم شهدت بعد ذلك العام تذبذبات الى غاية سنة 2019 حيث عرفت انخفاض كبير في هذا العام حيث بلغت -5% وكان ذلك تزامنا مع الازمات الاقتصادية التي مست العالم ككل والجزائر بشكل خاص ويعتمد الاقتصاد الجزائري على النفط والغاز الطبيعي الذي يساهم في 90% من اجمالي عائدات التصدير و 60 % من ميزانيتها .

▪ **الانفاق الحكومي :** هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافاً لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام . فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي.

الشكل 1-2 تطور الانفاق الحكومي في الجزائر

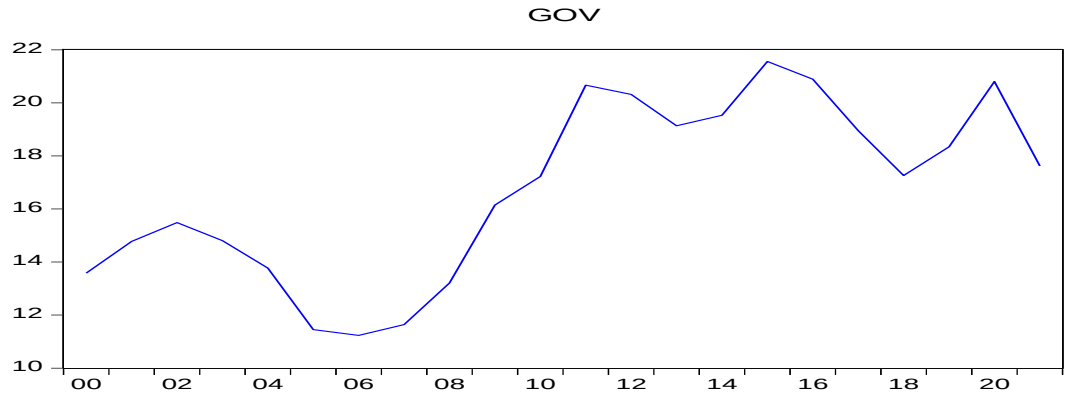

من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews09

يبين هذا الشكل تطور الانفاق الحكومي في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2021 حيث شهدت بداية الفترة ارتفاع طفيف من سنة 2000 الى 2002 حيث بلغت النسبة % 16 ثم شهدت انخفاض كبير في سنة 2006 حيث بلغت النسبة % 8 حيث ان ذلك صادف قيام الجزائر بعديد المخططات التنموية التي هدفت من خلالها الى تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وبدات ترتفع تدريجيا سنة 2012 حيث بلغت % 21 وذلك راجع الى برامج الانعاش الاقتصادي والدعم الموجه للتعليم والصحة وارتفاع حجم المشاريع الحكومية التي تستهدف اخراج الاقتصاد من الركود الذي زادت حدته اثر ظهور جائحة كورونا وهذا ما ظهر في الشكل سنة 2019 الى غاية سنة 2021 حيث بلغت النسبة 18% .

▪ **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر :** هي منظمة مملوكة من طرف عدد اكبر من الافراد قياسا بمنظمة صغيرة تدار من قبل ادارة مهنية يعمل فيها عدد اكبر من العاملين وكذلك يعرف بانها مؤسسة تشغل من 10 الى 49 شخص ورقم اعمالها لا يتعدى 200 مليون دج ومجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دج.

الشكل 1-3 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر

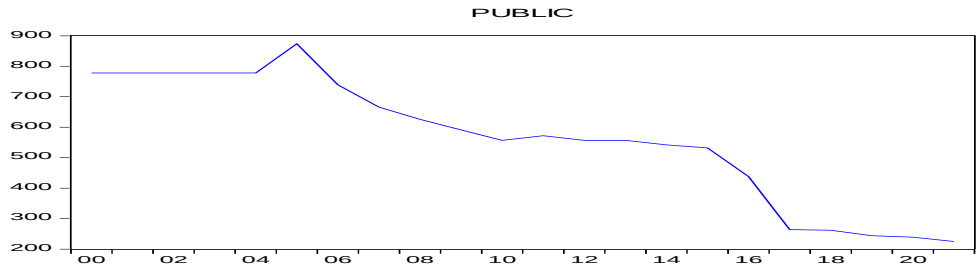

من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews09

يبين هذا الشكل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2021 حيث عرفت السنوات الاولى من الدراسة نوع من الاستقرار وكانت فيه مرتفعة حتى بلغت اعلى نسبة لها سنة 2005 حيث قدرت ب874 مؤسسة ذلك راجع الى ان تلك المرحلة تزامنت مع برنامج الانعاش الاقتصادي وكذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو ولكن بعد ذلك عرف تطور هذه المؤسسات انخفاض تدريجي حتى وصل الى اضعف حد من التطور سنة 2020 بواقع 200 مؤسسة وذلك راجع لأسباب كثيرة اهمها جائحة كورونا التي حدت كثيرا من تطور هذه المؤسسات وكذلك في الجزائر توجد مشاكل عويصة تهدد بقائها بالرغم من وجود مجالات واسعة يمكن من خلالها تجنب هذه المشاكل وبناء استراتيجية قوية حسب متطلبات ما يقتضيه التطور التكنولوجي والمعلوماتي في العالم.

- **تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر :**

تعرف المؤسسات المتوسطة الخاصة بأنها كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات صناعية ذات الحجم الصغير وتتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسة خاصة تأخذ عدة أشكال منها مؤسسات ذات مسؤولية وحيدة والشخص الوحيد وشركات التضامن وشركات ذات مسؤولية محدودة.

الشكل 4.1 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر

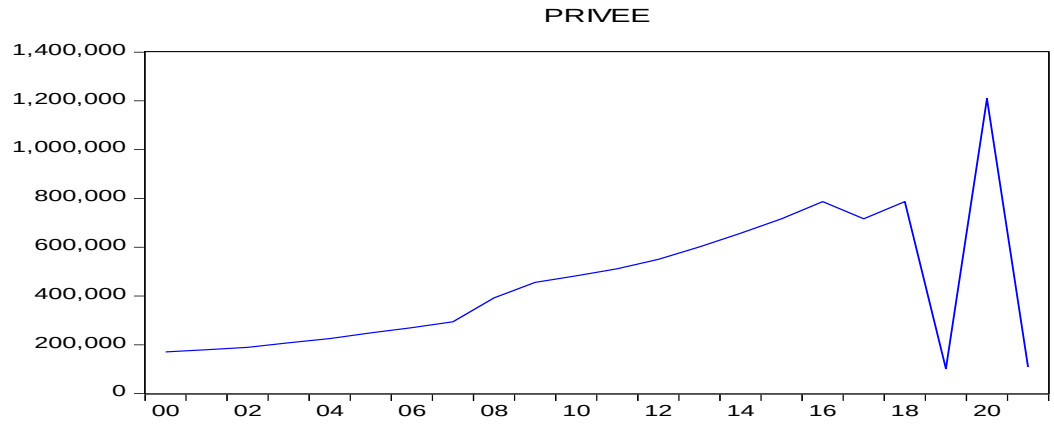

من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews09

يبين الشكل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2021 حيث نلاحظ ارتفاع تدريجي من سنة 2000 الى غاية 2016 بحيث وصلت الى 800000 مؤسسة خاصة ثم انخفض في سنة 2019 لأنها لم تحقق كل اهدافها فقد تم احصاء ما يقارب 150000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهو رقم يعد جد ضعيف مقارنة بإمكانية البلاد واهداف القطاع الذي كان يرمي الى انشاء مليون مؤسسة خلال الخماسي 2015-2019. وارتفعت في سنة 2020 الى اقصى حد حيث بلغت 1209252 مؤسسة خاصة وذلك لظهور مؤسسات متخصصة في انتاج المعدات لمحاربة جائحة كورونا وبعد ذلك انخفضت بشدة جراء تبعيات الازمة ايضا.

2- لمحة عن النموذج محل الدراسة

كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير (VECM يستخدم نموذج تصحيح الخطأ الموجه (مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تستخرج الفروقات)الأخطاء(بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملي ثم يعاد التقدير للنموذج إدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد وفقا للمعادلة التالية [1]:

$$\Delta Z_t = \sum \beta_t \Delta Z_{t-1} + \gamma \mu_{t-1} + e_t$$

حيث :

Z يمثل متجه المتغيارت المارد إختبارها

$\boldsymbol{\beta}$ تمثل مرونات الأجل القصير

γ التكييف بين الأجل القصير، حيث يكون هذا المتغير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة له أقل من واحد واشارته سالبة

بعد إطلاعنا على مجموعة معتبرة من الدارسات التجريبية التي إستخدمت نموذج VECM

لدارسة العلاقة بين المتغيارت محل الدارسة، توصلنا إلى وضع خطة شاملة لتطبيق هاته التقنية في الدارسات التجريبية، وتتمثل فيما يلي :

1. نتائج إختبار الإستقاررية للمتغيارت محل الدارسة [2].
2. نتائج إختبار التكامل المشترك(جوهانسون)
3. تحديد درجة التأخير للنموذج.
4. نتائج إختبار السببية بين متغيارت الدارسة[2].
5. تقدير نموذج تصحيح الخطأ
6. إختبار صلاحية النموذج
7. إختبار وو لد (إختبار معنوية المعالم في المدى القصير)
8. تحليل دوال الإستجابة
9. تجزئة التباين

[1] بنو **جعفر عائشة، بلحاج فارجي سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجازئر حسب نموذج (1980-2015) Elbadawi (مجلة والعمل التنظيم المجلد 6 العدد 1)2017 ص 106 .**

[2] هذا **الجزء تم التطرق إليه سابقا في المطبوعة (بن عمرة عبد الرزاق خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews10 ديسمبر 2018 ، ص ص 3-20**

1.2 إختبارات الإستقرارية :

تعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدارسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الإنحدار لتقدير العلاقات الإقتصادية، وتفترض مثل هذه الدارسات أن السلاسل الزمنية المستخدمة تكون ساكنة، وعندما لا تتوافر في السلاسل الزمنية صفة السكون فإنّ الإنحدار الذي نحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالباً ما يكون إنحداراً زائفاً أي لا معنى له. وتكون السلسلة الزمنية مستقرة أو ساكنة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن. في حين تكون غير مستقرة لأسباب قد تتمثل في وجود مركبة الإتجاه العام الفصلية، والإتجاه العام في التباين تباين غير ثابت. ويوجد عدد من المعايير والاختبارات التي يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة الزمنية من بينها :

إختبار *Dickey - Fuller* البسيط *(DF) (1979)* إذا أخذنا في الإعتبار نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى (1)(*AR.*) يلاحظ أنه عند تطبيق إختبار *(Dickey Fuller)(DF)* يتم تجربة الصيغ المختلفة الآتية للإختيار من بينها

$$[1]\ x_t = \emptyset_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$[2]\ x_t = \emptyset_1 x_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$[3]\ x_t = \emptyset_1 x_{t-1} + b\,t + c + \varepsilon_t$$

وفي جميع الحالات يكون فرض العدم H0هو أنّ السلسلة الزمنية غير ساكنة (أي لها جذر الوحدة). أما الفرض البديل H1 فهو أن السلسلة الزمنية تكون ساكنة (أي ليس لها جذر الوحدة)

[3] **بن عمرة عبد الرزاق** ، أهم قنوات إنتقال تأثير السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980–2013، (مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، تخصص إقتصاد كمي، السنة الجامعية 2014–2015)، ص ص 164– 173.

وتكتب صيغة الإختبار على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0: \emptyset_1 = 1 \\ H_1: \emptyset_1 < 1 \end{cases}$$

إذا كانت $t_{tabulé} > t_{\hat{\emptyset}_1}$[4] فإننا نرفض فرض العدم H_0 أي أنّ السلسلة الزمنية x_t تكون ساكنة. أمّا إذا كانت $t_{\hat{\emptyset}_1} \geq t_{tabulé}$ فإننا نقبل فرض العدم H_0 بمعنى أنّ السلسلة الزمنية x_t تكون غير ساكنة.

وإذا أعدنا كتابة الصيغة [1] من المعادلة رقم (4-25) كمايلي:

$$x_t - x_{t-1} = \emptyset_1 x_{t-1} - x_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = (\emptyset_1 - 1)\, x_{t-1} + \varepsilon_t \qquad \text{.........................(02)}$$

فإنه يتضح أنّه بدلاً من تقدير الصيغة [1] من المعادلة رقم (01) وإختبار $(\emptyset_1 = 1)$، نقوم الآن بتقدير المعادلة رقم (02) (ينطبق هذا على الصيغتين [2] و[3]). وإختبار:

$$\begin{cases} H_0: \emptyset_1 - 1 = 0 \\ H_1: \emptyset_1 - 1 < 0 \end{cases}$$

ويلاحظ أنّه إذا تمّ قبول فرض العدم H_0 فإنّ هذا يعني أنّ سلسلة الفروق Δx_t تكون ساكنة، وهذا يعني أنّ السلسلة الأصلية x_t تكون غير ساكنة.

اختبار ***dickey -fuller*** الموسع ***(1981) (adf)*** يقوم اختبار ***df*** على افتراض انه لا يوجد ***:***

إرتباط تسلسلي بين الأخطاء. وبناء على ذلك فإذا تبين عن طريق إختبار Durbin- Watson رفض هذا الفرض فإنّ تطبيق هذا الإختبار لا يكون مناسباً، ويعطي نتائج غير دقيقة بشأن سكون أو عدم سكون السلسلة أو بعبارة أخرى بشأن جذر الوحدة للسلسلة الزمنية. ولهذه الأسباب فقد إقترحا Dickey وFuller إختباراً آخر يسمى إختبار Augmentèd Dickey- Fuller (ADF). يستخدم عندما تظهر النتائج وجود إرتباط تسلسلي بين الأخطاء. ويعتمد إختبار ADF على نفس العناصر السابق الإشارة إليها في حالة إختبار DF.

[4] لا يمكن إستخدام إختبار Student't t المألوف حيث أنّ هذه القيمة المحسوبة لا تتبع توزيع t حتى في العينات الكبيرة، وبالتالي لا نستطيع مقارنة قيمة t المحسوبة بالقيمة المستخرجة من جدول توزيع t أو من جدول التوزيع الطبيعي المعياري. وبناء على ذلك فإنّ القيمة المحسوبة للإختبار في هذه الحالة وتسمى بإختبار Dickey- Fuller (DF) يتم مقارنتها بالقيم المستخرجة من جدول يسمى جدول DF. عند إستخدام برامج كمبيوتر متخصصة مثل البرنامج Eviews فإنّ القيم الحرجة تظهر ضمن النتائج.

وهناك ثلاثة صيغ للنموذج الذّي يمكن إستخدامه في هذه الحالة:

$$[4]\ \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5]\ \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[6]\ \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + b\,t + \varepsilon_t \quad \text{.....(03)}$$

يلاحظ من المعادلة رقم (03) أنّه تمّ إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة p حتّى تختفي مشكلة الإرتباط التسلسلي بين الأخطاء. فمثلاً إذا أخذنا الفرق $\Delta x_{t-1} = x_{t-1} - x_{t-2}$ وتبين أنّ مشكلة الإرتباط الذاتي قد إختفت فإنّنا نكتفي بهذا الفرق. أمّا إذا لم تختف المشكلة فنضيف إلى المعادلة الفرق التالي: $\Delta x_{t-2} = x_{t-2} - x_{t-3}$. وهكذا إلى أن تختفي المشكلة. ويتم بعد ذلك تقدير المعادلة رقم (03) بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وحساب قيمة إختبار $t_{\hat{\rho}}$ أي للمعلمة p (معامل x_{t-1}) ومقارنتها بقيمة $t_{tabulé}$ المستخرجة من جدول ADF أو من نتائج البرنامج الإحصائي المستخدم وبناء على هذه المقارنة يتم إتخاذ قرار بقبول أو رفض فرض العدم H_0.

ثانيا. إختبارات التكامل المشترك

لقد إجتمع الكثير على ضرورة توفر متغيرات مستقرة حتّى يتم نمذجتها ومن ثمّ التعامل معها في شكلها الأصلي. وذلك بإعتبار أنّ السلاسل الزمنية غير المستقرة تكون مصدر لظاهرة التقدير الملفق[6] التّي أشار إليها كل من Newbold و Granger سنة 1974. أي الحصول على إنحداراً زائف لا معنى له، غير أنّ ذلك قد لا يتحقق إذا كانت هذه السلاسل (غير المستقرة) محل الدراسة تتمتع بخاصية التكامل المشترك. ويستخدم التكامل المشترك إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية مستقرة ودرجة تكاملها واحدة لإختبار وجود توازن طويل الأجل بين بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها. وتوجد عدة إختبارات يمكن إستخدامها لإختبار التكامل المشترك بين سلسلتين. من بينها:

اختبار التكامل المشترك ل Johannsen 1988 :

يعتبر اختبار Johannsen أوسع من المنهجية المطبقة في اختبار Engle- Granger، فهو يسمح بتحديد عدد العلاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة. وذلك باتباع الخطوات التالية:

حساب القيم الذاتية للمصفوفة نحصل عليها بعد مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: حساب البواقي للانحدارين التاليين

$$[1]\ \Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}_P \Delta Y_{t-P} + \mu_t$$

$$[2]\ Y_{t-1} = \hat{A}'_0 + \hat{A}'_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}'_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \hat{A}'_p \Delta Y_{t-p} + v_t$$

$$avec\ \ Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix} \qquad \text{.....(07)}$$

حيث:

μ_t و v_t مصفوفات البواقي ذات البعد (k x n)؛ k عدد المتغيرات n عدد المشاهدات في هذين النموذجين 1 و2 في المعادلة رقم 07 لدينا نفس المتغيرات التفسيرية و الاختلاف يكمن في المتغيرات التابعة فقط.

المرحلة الثانية: حساب المصفوفة الأثر التي تمككنا من حساب القيم الذاتية، حيث يكم حساب أربع مصفوفات للتباينات والتباينات المشتركة ذات البعد(k x k) انطلاقا من البواقي μ_t و v_t كما يلي:

$$\hat{\Sigma}_{\mu\mu} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \mu_t\, \hat{\mu}_t \; ; \; \hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} v_t\, \hat{v}_t$$

$$\hat{\Sigma}_{\mu v} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} \mu_t\, \hat{v}_t \; ; \hat{\Sigma}_{v\mu} = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} v_t\, \hat{\mu}_t$$

.....(08)

ثم نقوم بحساب k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات البعد (k x k)، والتي تعطي بالعلاقة التالية:

.....09

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1}\ \hat{\Sigma}_{v\mu}\ \hat{\Sigma}_{\mu\mu}^{-1}\ \hat{\Sigma}_{\mu v}$$

- انطلاقا من هذه القيم الذاتية نقوم بحساب الاحصائية التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} Ln(1-\lambda_i) \qquad \text{.....(10)}$$

حيث n عدد المشاهدات؛؛

λ_i القيمة الذاتية؛

رقم i للمصفوفة M؛

K عدد المتغيرات؛

r رتبة المصفوفة؛

هذه الاحصائية trace λ تتبع توزيع احتمالي (يشبه توزيع χ) مجدولة من طرف **1990 :: Johannsen**

-هذا الاختبار يعتمد على إقصاء الفرضيات المتناوبة

* رتبة المصفوفة M تساوي الصفر (r=0)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = 0 \\ H_1: r > 0 \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\chi^2 < \lambda_{trace}$. وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي.

* رتبة المصفوفة M تساوي واحد (r=1)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = 1 \\ H_1: r > 1 \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\chi^2 < \lambda_{trace}$. وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي. وهكذا.

* رتبة المصفوفة M تساوي اثنين (r=2)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = 2 \\ H_1: r > 2 \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\chi^2 < \lambda_{trace}$. وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي.

* إذا كانت الاختبارات تقتضي رفض H_0 ، نجري في النهاية الاختبار التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = k - 1 \\ H_1: r = k \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\chi^2 < \lambda_{trace}$. وفي حالة رفض H_0 أي رتبة المصفوفة M تساوي k، فلا توجد علاقة تكامل مشترك، لأن كل التغيرات مستقرة I(0).

3-2. الاختبارات السببية

نفترض النظرية الاقتصادية بأن تكون هناك علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، لكن هناك علاقات اقتصادية لم تحسم النظرية الاقتصادية اتجاه السببية أو حتى وجود العلاقة السببية فيها وعدم الوضوح هذا يتطلب دراسة وتحليل السببية بين المتغيرات الاقتصادية. ويتطلب اختبار السببية للتأكد من استقراريه السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذره الوحدة، وتحديد تكامل السلاسل الزمنية لمعرفة التوازن الطويل الأجل.

اختبار السببية ل Granger 1969: تقوم الفكرة اختبار Grangerللسببية على أساس أن المتغير y_{1t} يقال أنه تسبب في المتغير y_{2t} (y_{1t}ــ y_{2t}) إذا كان التنبؤ بقيم المتغير y_{2t} عن طريق القيم السابقة للمتغير y_{1t} بإضافة إلى القيم السابقة للمتغير y_{2t} أفضل من التنبؤ المبني فقط على القيم السابقة للمتغير y_{2t} فقط وبالمثل يقال أن المتغير y_{2t} هو الذي تسبب في المتغير y_{1t} أي (y_{2t}ــ y_{1t}) .

إذا كان التنبؤ بقيم y_{1t} عن طريق القيم السابقة للمتغير y_{2t} بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير y_{1t} أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير y_{1t} فقط.

ليكن لدينا نموذج VAR(p) التالي:

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \cdots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix} \quad \text{.....(11)}$$

نعتبر مجموعة المتغيرات (y_{2t-1} , y_{2t-2} ,… , y_{2t-p}) خارجية بالنسبة لـ (y_{1t-1} , y_{1t-2} ,… , y_{1t-p}) إذا كانت إضافة المجموعة y_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم y_{1t}، وهذا يكمن في إجراء إختبار الفرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة y_{2t} لنموذج VAR ويسمى حينئذ بـ VAR المقيد ويرمز له بـ RVAR أي Restricted VAR. وتحدد درجة التأخير P بإستعمال معيار AIC و SC. ويتم إختبار فرضية العدم H_0 بأنّ جميع معاملات القيم السابقة للمتغير وتساوي الصفر. أي:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0 \quad [1]$$

$$H_0: a_1^1 = a_2^2 = \cdots = a_p^2 = 0 \quad [2]$$

إذا كانت الفرضية [1] مقبولة فإنّ: y_{2t} لا تسبب y_{1t}. وإذا كانت الفرضية [2] مقبولة فإنّ: y_{1t} لا تسبب y_{2t}. أمّا إذا تمّ رفض الفرضيتين السابقتين [1] و[2] أي: y_{2t} تسبب y_{1t} و y_{1t} تسبب y_{2t} على التوالي، إذن نحن في حالة حلقة ذات أثر التغذية إرجاعي. بمعنى أنّها علاقة تبادلية يؤثر كل منهما على الآخر ($y_{1t} \leftrightarrow y_{2t}$).

لإختبار هذه الفرضيات يستعمل إختبار Fisher المتعلق بإنعدام المعاملات لمعادلة تلو الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج VAR غير المقيد UVAR والنموذج المقيد RVAR، وذلك بحساب نسبة أعظم إحتمال *L. كمايلي:

$$L^* = (n - c) \times (Ln|\Sigma_{RVAR}| - Ln|\Sigma_{UVAR}|) \quad \text{.....(12)}$$

حيث:

*L تتبع توزيع Chi2 χ^2 ذو درجة حرية 2 X p ؛ $\sum_{RVAR}$ مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد؛ $\sum_{UVAR}$ مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد؛ n عدد المشاهدات c عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $L^* > \chi^2$ فإنّنا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0).

4.2 تحليل التباين و دوال الإستجابة الدفعية :

تتميز طريقة دوال الإستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية بأنّها تأخذ بعين الإعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث أنّها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء. كما تبين دوال الاستجابة أثر وحيد ومفاجئ للمتغير نفسه، وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات [12]. وعليه للتعرف على طبيعة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في إطار النموذج المقدر. يتم تحليل دوال الإستجابة للمتغير التابع لصدمة بمقدار إنحراف معياري واحد على

المتغيرات المستقلة واحدة تلوى الأخرى

يهدف تجزئة أو تفكيك تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة كل تجديدة في هذا التباين، أي للتعرف على حجم تأثير كل متغير في النموذج في المتغيرات الأخرى

3. الدراسات القياسية :

وتعتمد الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف وزارة الصناعة بالإضافة على إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث يستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2021 .

أما فيما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من: الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس النمو الاقتصادي *(GDP)*، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة*(PRV)*،عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة *(PUB)*، الإنفاق الحكومي*(GOV)* *وهي الممثلة في المعادلة التالية :*

$$(GDP) = C(1) + C(2)^* (PRV) + C(3)^* (PUB) + C(4)^* (GOV)$$

1.3. التكامل والاستقرارية

أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة لذا تم اعتماد اختبار(***ADF*** و***PHILIPS -PERRON***)للجذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرارية الموضح في-**الملحق1**-نتائجه تبين أن القيم المطلقة الإحصائية(***TQJ***)أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وهذا مايدفعنا للقيام باختبار التكامل المتزامن والتأكد من وجودعلاقات على المدى الطويل بين المتغيرات.

الجدول 1.2 نتائج اختبار الاستقرارية

Variables	*Test PP*		*Test ADF*	
	1st Diff	*Level*	*1st Diff*	*Level*
GDP	*10.35****	*1.78*	*8.44****	*0.89*
PUB	*3.28****	*1.60*	*3.94***	*0.07*
PRIV	*2.70****	*0.99*	*3.85*	*0.99*
GOV	*7.50****	*0.57*	*3.08*	*0.57*
		2.62 /1.94 / 1.61		

المصدر : من اعداد الطالبين حسب برنامج*EViews09*

السلاسل الزمنية يمكن أن تنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل أي إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين النمو الاقتصادي واهم المتغيرات وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسون الذي وضح أن احتمال الإحصائية λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند 1 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات عند مستوى معنوية**5 %**أي أن المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث تسلك سلوكا متشابها حسب-**الملحق2-**

2.3 **تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية** OLS:

المعادلة الخاصة بتقدير النموذج: بعد التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية لكافة المتغيرات بالاعتماد على اختبار ديكي فلاير الموسع واختبار **PHIPS PERRON** وذلك بحساب الفروق من الدرجة الأولى سيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التي تقوم على تقليل مجموع مربعات الأخطاء أي تقليل الفرق بين المربعات القيم الفعلية والقيم المقدرة بشرط أن تكون قيمة المشتقات الجزئية للمعلمات النموذج معدومة. (شيخي، 2011)

ومنه تحصلنا على معادلة النموذج التالية:

GDP = 0.1971839319*GOV - 4.50675494681e-06*PRIVEE + 0.00716988922088*PUBLIC - 4.09907519033

- **اختبار المعنوية الاحصائية لمعلمات النموذج:**

لاختبار معنوية معلمات النموذج سيتم الاعتماد الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود أثر من قبل المتغير المستقل على المتغير التابع والفرضية البديلة التي تفترض عكس ذلك وهذا من خلال مقارنة قيمة P-value بمستوى المعنوية ()، حيث يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة P-value أقل من مستوى المعنوية (). وباحتمال للمعلمة مساوي الى الصفر تقبل المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج. (شيخي، 2011)ومنه يتم تفسير معاملات انحدار كل من:

-المشاريع الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة موجبة ومعنوية وتقدر على التوالي ب (**4.51E-06**) و (**0.007170**) وهذا يشير إلى التأثير الايجابي الذي تلعبه هذه المتغيرات على إجمالي الناتج المحلي في الجزائر وهي نتيجة تدعم الدراسة وتؤيد النظرية الاقتصادية ،الامر الذي تؤكده الاحصائيات الخاصة بمناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة حيث قدرت عدد هذه المؤسسات سنة 2009 ب 591 مؤسسة وشهدت انخفاض في عددها خلال بعض سنوات الدراسة

-النفقات الحكومية موجبة وتقدر ب0.19 وهذا يشير إلى التأثير الإيجابي الذي تلعبه هذه المتغيرة على الناتج الداخلي الخام في الجزائر حيث نجد أن الدولة تولي اهتماماً خاصاً لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة منها والخاصة عبر مختلف ولايات البلد ولا سيما في القطاع الصناعي والزراعي سوآءا من حيث توفير الإمكانيات والتسهيلات الائتمانية التي تدخل ضمن النفقات الحكومية المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **المعنوية الكلية للنموذج:**

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج سنعتمد على معامل التحديد الذي يحلل نسبة ما تفسره معادلة الانحدار من التغير الإجمالي في النموذج وكذا اختبار فيشر الذي يستخدم لغرض معرفة ما إذا كان النموذج قابل للتنبؤ بقيم المتغير التابع ويعتمد على فرضيتين العدمية تنفي معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل على عكس الفرضية البديلة التي تقر بوجود هذه العلاقة وبالتالي معنوية النموذج ككل وحسب مخرجات الجدول:

- يتضح أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج مساوية إلى 0.6399 هذا يدل على وجود اتجاه خطي عام وقوي للسلسلة محل الدراسة، الامر الذي يؤكد الدور التنموي الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قوة عاملة تزيد عن 10 موظفين).
- قيمة (دربن واتسون) مساوية إلى 2.03 فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونلاحظ من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي أن سلاسل البواقي مستقرة في المستوى

إحصائية فيشر والتي تعبر على صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ فقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال قيمته التي قدرت ب 10.66 وباحتمال يقدر ب 0.000 وهو أقل من (p=0 .05) وهو ما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية أي أن معاملات انحدار النموذج غير معدومة وبالتالي النموذج معنوي احصائيا.

- **صلاحية النموذج :**

الشكل(01):اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

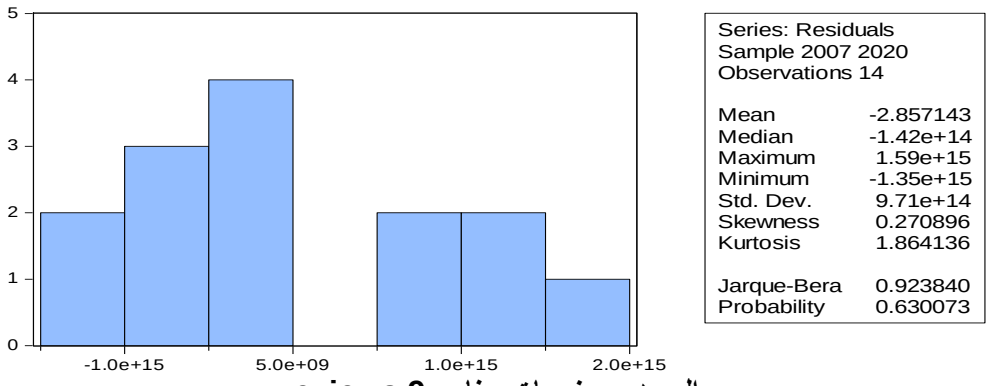

المصدر: مخرجات برنامج eviews 9

من خلال الشكل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل أكبر من 0.05 وهذا ما يدفعنا لقبول فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي حيث بواقي نموذج الانحدار المقدر تتبع توزيعا طبيعيا

الجدول(04): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :			
F-statistic	0.753144	Prob. F(2,9)	0.5016
Obs*R-squared	2.218325	Prob. Chi Square(2)	0.3298

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

من خلال اختبار LM نقبل الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

الجدول(05): اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.354630	Prob. F(1,11)	0.5636
Obs*R-squared	0.406018	Prob. Chi-Square(1)	0.5240

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

من خلال نتائج اختبار تجانس التباين نرفض الفرضية العدمية التي تدعي ثبات التباين ونقبل الفرضية البديلة حيت احتمالية الاختبار أكبر من 0.05 وبالتالي يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

3.3نموذج تصحيح الخطأ الموجه *VECM*

بعد أن تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة تأتي مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه للنموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن وهذا باستخدام برنامج***EViews9***، قبل التقدير يجب تحديد طول فترة التخلف المثلى لمعادلة النموذج القياسي من خلال عدد درجات التأخرات وحسب النتائج نجد درجات التأخر التي تعطي أقل قيم لمعياري(***Akaike*** و***Schwarz***) هي الدرجة الأولى مما يعني أن عدد درجات التأخر في النموذج1.

- **تقدير النموذج :**

حسب **-الملحق رقم06-**ومن خلال النتائج المحصل عليها يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ-***Ect***(**-1)**سالبة عند مستوى 5% مما يؤكد صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا وقدرت سرعة التعديل في النموذج حوالي 7.32% أي أن النمو الاقتصادي يستغرق ما الخمس سنوات (0.07/1) باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل عند حدوث أي صدمة في المتغيرات المستقلة كما أن معامل

التحديد قدر ب 0.7017. أي 70.17%من التغيرات في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة أما النسبة الباقية فهي ناتجة عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

- **اختبارات العلاقة السببية لجرانجر:**

تم استخدم المنهجية السببية **لجرانجر** لتحديد العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة ويتضح لناحسب-**الملحق07-**

-وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة باتجاه الناتج الداخلي الخام حيث بلغت النسبة المعنوية **0.05** فوجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد يساعد على خلق فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة والرفع من وتيرة النمو الاقتصادي ، كذلك إنجاح عملية الانعاش الاقتصادي وكذلك يظهر دورها جليا في خلق الاستثمارات بالاضافة الى اعادة تنشيط المحيط الاقتصادي وتحقيق التنمية ، فهذا القطاع يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الأول في الاقتصاد الوطني.

– عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة باتجاه كل من الانفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام فالإنفاق الحكومي يشار له بالسياسة المالية التي تستخدم لممارسة الضغط على الاقتصاد من خلال التحكم بالضرائب هذا الأخير الذي عادة ما يكون وسيلة بارزة لتحفيز الاقتصاد وذلك من خلال توجيهه إلى مشاريع محددة مثل بناء وتطوير البنية التحتية أو من خلال التوظيف.يمكن أن يكون الإنفاق الحكومي أداة فعالة للتعامل مع الركود لأن الأموال التي يتم ضخها في الاقتصاد يكون لها تأثير تحفيزي من خلال التأثير الإيجابي على حجم الاستثمارات ومن المرجح أن يؤدي لمشاكل تضخمية وهذا يقلل من القدرة الشرائية للعملة مما يجعلها أقل قيمة، أما السياسة النقدية التقييدية يكون لها تأثير إيجابي على العملة لأن رفع أسعار الفائدة سيؤدي إلى جذب رؤوس أموال جديدة إلى الاقتصاد وذلك لأن أسعار الفائدة المرتفعة عادة ما تكون مؤشراً على اقتصاد قوي كما نجد أن المؤسسات الخاصة في الاقتصاد ترفع من عدة مؤشرات حيث بإمكانها امتصاص كم هائل من البطالة والتوفير فائض الانتاج وكذا المساهمة الفعالة لها في الزيادة من الصادرات

– كما تمت ملاحظة وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي باتجاه الانفاق الحكومي

– **ديناميكية النموذج**

بعد تقدير النموذج يتم تقدير دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين بالنسبة للمتغيرات الداخلية.

- **استقراريه النموذج:**

النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار حيث جميع المعاملات أصغر من 1 أي جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة- **الملحق 08-** مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء .

أ.تحليل التبـايـن :

من خلال نتائج تحليل التباين –**الملحق 9-** يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد احتلت المرتبة الاولى في تحليل التباين النمو الاقتصادي في الجزائر طوال فترات الدراسة حيث بلغت اقصى نسبة لها قدرت ب 53.47 تليها الانفاق الحكومي قد احتلت المرتبة الثانية في تفسير تباين النمو

الاقتصادي حيث بلغت أقصى نسبة لها 5.98 بالمائة في المدى القصير اما المؤسسات الصغيره المتوسطه العامه في الجزائر قد احتلت المرتبه الثالثه في تحليل التباين نمو الاقتصادي في الجزائر طوال فتره الدراسه حيث بلغت اقصى نسبه لها قدرت ب 2.20 بالمائة على المدى الطويل

ب.دوال الاستجابة الدفعية:

إن هذا التحليل مبني على أثرصدمات المتغيرات الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى فعالية المؤسسلت الصغيرة والمتوسطة وسنحاول من خلال هذا الاختبار والذي يتطلب سلاسل مستقرة من نفس الدرجة و هذا يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات ويمكن توضيح هذا من خلال تقدير دوال الاستجابة الدفعية- **الملحق10**حيث نجد أن:

– استجابة النمو الاقتصادي لصدمات الانفاق الحكومي موجبة طوال فترات الدراسة تتراوح ما بين [0.15،+0.49] كما توضح النتائج أثر إيجابي لهذه الصدمات على الدولة في النشاط الاقتصادي وتعتبر سياسة الانفاق الحكومي من احد ابرز وسائل السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي .

-أما بالنسبة لاستجابة النمو الاقتصادي لصدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فهي متقلبة بين الايجابي والسلبي [0.42+.-0.9] ومما لا شك فيه ان قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في التاثير على مؤشرات النمو الاقتصادي كبير وذلك من خلال مساهمتها في تحسين جودة المنتوج المحلي وتاثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الصادرات والاستهلاك وكذلك العمالة ، لكن لابد ان تزاول نشاطها في مناخ استثماري خالي من العراقيل والمشاكل

- بالنسبة لاستجابة النمو الاقتصادي لصدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة طوال فترات الدراسة تتراوح بين الايجابي والسلبي [2.01، +-0.66] تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على التخفيف من حدة البطالة بشكل رئيسي وتوفير مناصب شغل وفتح مشاريع هامة لذلك فهي تعمل على خلق الثروة وتشجيع فرص الاستثمار وتنمية روح المخاطرة خاصة بالنسبة لمالكي رؤوس الأموال.

خاتمة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل بناء نموذج قياسي من أجل تحليل ودراسة وجود اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموجه فباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديل مهم وأداة للتنويع الاقتصادي فهي تعتبر بديلة مهمة لإيرادات الجزائر من المحروقات وأداة مهمة للدفع بسياسة التنويع من اجل بناء اقتصاد قوي لا يعتمد اعتماد كلي على المحروقات.

خاتمة

مما لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم، حيث تخلق فرص العمل، وتعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر وتسهيل التنمية الصناعية وغيرها. أما في الجزائر فيمكننا القول أن تجربتها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تبلغ هدفها ولم تأت بثمارها من ناحية إحداث التنمية الاقتصادية .

ومن خلال بحثنا هذا حاولنا إبراز أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي ، حيث تطرقنا من خلال الجانب النظري إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تصنيفها و اهميتها في الاقتصاد الجزائري مرورا بمراحل تطورها اضافة الى مساهمتها في الاقتصاد الوطني ثم تطرقنا الى النمو الاقتصادي ومحدداته و العوامل المؤثرة عليه وفي الأخير توصلنا إلى بعض الدراسات السابقة النظرية منها التحليلية والقياسية التي تدرس العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و النمو الاقتصادي .

أما في الجانب القياسي فقد قمنا باستخدام برنامج تصحيح الخطأ الموجه باعتباره الأسلوب الأمثل لتقدير علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و النمو الاقتصادي وهذا يعود لطبيعة السلاسل التي كانت متكاملة من الدرجة الأولى وغياب علاقة التكامل المشترك بينها.على متغيرات الدراسة .

أولا: نتائج الدراسة

1. نتائج القياسية

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي واهم المتغيرات المستقلة ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في المدى الطويل، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي الذي تلعبه كل من متغيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في المدى القصير.
- اختبار العلاقة السببية **لجرانجر** أثبت وجود علاقة سببية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والانفاق الحكومي باتجاه النمو الاقتصادي،كذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة باتجاه الناتج الداخلي
- يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد احتلت المرتبة الاولى في تحليل التباين النمو الاقتصادي في الجزائر طوال فترات الدراسة تليها الانفاق الحكومي التي احتلت المرتبة الثانية في تفسير تباين النمو الاقتصادي في المدى القصير اما المؤسسات الصغيرة المتوسطه العامه قد احتلت المرتبه الثالثه على المدى الطويل.

- بالإضافة إلى اختباردوال الاستجابة الدفعية التي أوضحت وجود اثر ايجابي في استجابة النمو الاقتصادي لصدمات الانفاق الحكومي أما بالنسبة لاستجابة النمو الاقتصادي لصدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة فهي متقلبة بين الايجابي والسلبي طوال فترات الدراسة كذلك بالنسبة لاستجابة النمو الاقتصادي لصدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة طوال فترات الدراسة تتراوح بين الايجابي والسلبي طوال فترة الدراسة .

2. نتائج التحليلية :

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديل مهم وأداة للتنويع الاقتصادي فهي تعتبر بديلة مهمة لإيرادات الجزائر من المحروقات وأداة مهمة للدفع بسياسة التنويع من اجل بناء اقتصاد قوي لا يعتمد اعتماد كلي على المحروقات كما انها تعمل على خلق فرص العمل للقضاء على البطالة .

ضرورة تو جيه الشباب وتشجيعهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم، من خلال عقد أيام تحسيسية وصالونات حول المقاولاتية كذلك العمل على دراسة السوق الاقتصادي الجزائري من أجل التنويع والتوازن في إنشاء المؤسسات حسب متطلبات السوق

و اخيرا ضرورة التنسيق بين الهيئات الداعمة و انشاء قاعدة معطيات و بيانات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ثانيا.نتائج اختبار فرضية الدراسة :من خلال الدراسة تمكننا من البرهنة على صحة الفرضية الموضوعة بحيث تم إثبات أن:

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر على النمو الاقتصادي وهذا من خلال دوال الاستجابة الدفعية وكذا نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى الاعتياديةols.

- وجود علاقة تزامنية طويلة المدى بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والنمو الاقتصادي هذا ما تم إثباته من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

- وجود علاقة سببية معنوية من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باتجاه النمو الاقتصادي .

- **ثالثا: الاقتراحات :**

- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ودعمها بالقوانين التي تخدمها وتجعل منها مصدرا من مصادر التنمية.

- تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية من خلال التشجيع على إنشاء مؤسسات بمختلف المناطق. العمل على تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تشجيع قطاع الصناعة بصفته مصدرا للقيمة المضافة وخلق الثروة والقضاء على البطالة.
- إنشاء برامج أكاديمية وتعليمية، وإدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء وإدارة المؤسسات، في المعاهد والجامعات من أجل تعزيز فكرة المقاولاتية والعمل الحر، وتوعية الشباب بوجود اختيارات أخرى للعمل.
- الأخذ بعين الاعتبار مختلف التجارب السابقة والنماذج العالمية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفير المناخ الملائم، والمحيط الاقتصادي والإداري والقانوني المناسب لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتسريع وتيرة نمو هذا القطاع من حيث الجوانب التشريعية والاقتصادية وغيرها.
- مواكبة التطورات التكنولوجية الراهنة خاصة في مجال الإنتاج التسويق التوزيع والإشهار .
- تقديم الدعم لكل من يسهر على الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجهزة وهيئات متخصصة.
- دعم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة توطيد العلاقة بين هذه المؤسسات ومراكز البحث، وتطوير المقاولة من الباطل بينها وبين المؤسسات الكبيرة الأجنبية والوطنية.
- استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات ومحاولة إيجاد هيئات مالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرفية المؤيدة بقوانين وتشريعات كصناديق تجميع المساهمات المالي الصغيرة.
- وجذب صغار المدخرين إليها لتؤدي دور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع. استغلال كل الامكانيات المتاحة لكل منطقة بما تتميز به من خصوصيات متميزة عبر الأجهزة المساعدة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيع الاستثمار وتحقيق النمو.
- كفل السلطات بالشاب المستثمر في صيغ مناسبة للاستفادة من العقارات والمحلات المتماشية مع المشاريع المقترحة.

رابعا: أفاق البحث :

على ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نقترح القيام بدراسات قياسية لمقارنة اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأداء الاقتصادي الكلي في بعض الدول النامية بالاعتماد على متغيرات أخرى.

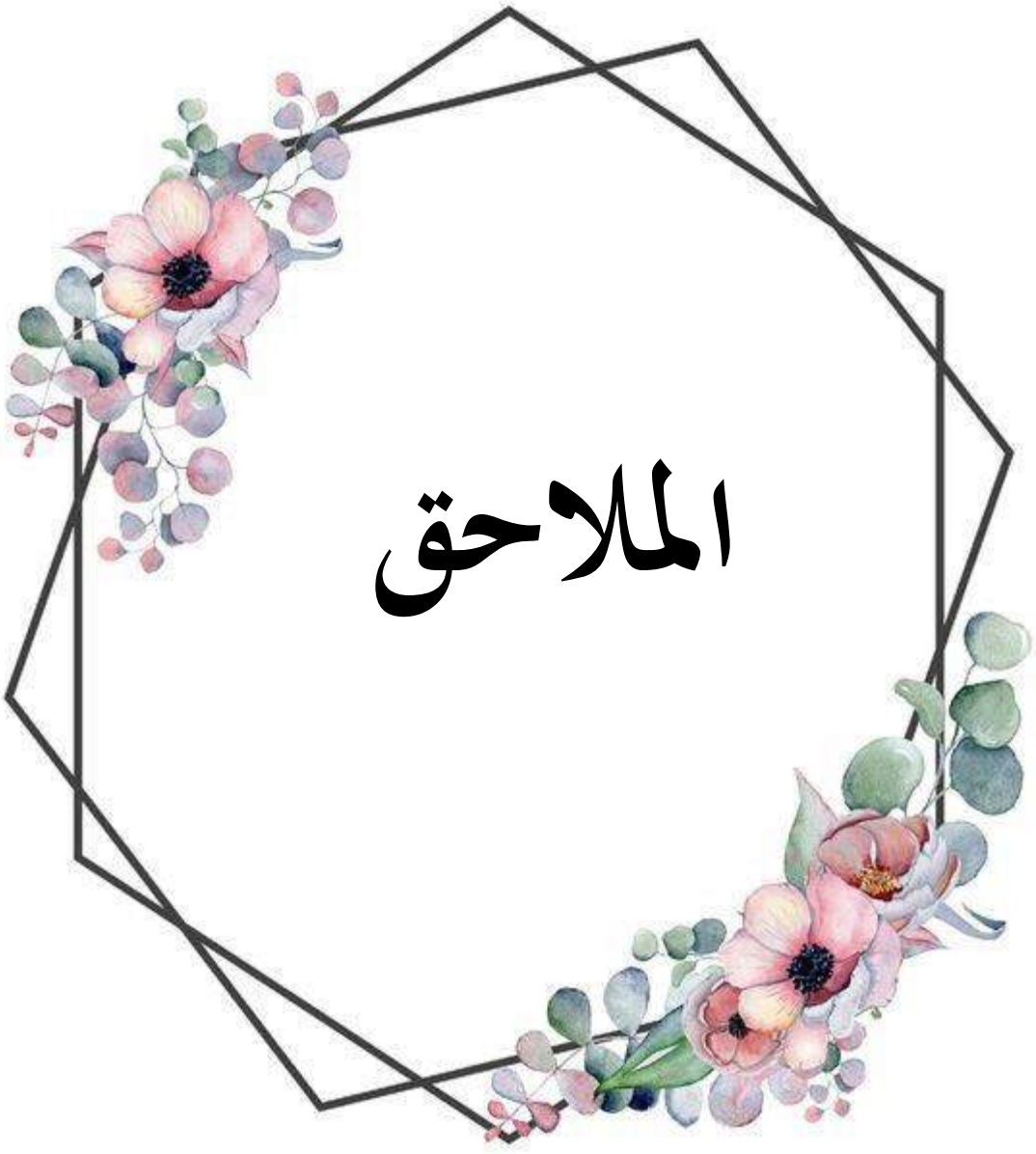
الملاحق

الملحق رقم01 : نتائج اختبار جذر الوحدة *(unit root test)*لجميع المتغيرات.

- **الناتج الداخلي الخام عند المستوى**

Null Hypothesis: JDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.890998	0.7695
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- **الناتج الداخلي الخام عند الفروق الاولى**

Null Hypothesis: D(JDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.447857	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- **الانفاق الحكومي عند المستوى**

Null Hypothesis: GOV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.371156	0.5763
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- **الانفاق الحكومي عند الفروق الاولى**

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.089329	0.0437
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	

	10% level	-2.650413

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة عند المستوى**

Null Hypothesis: PUBLIC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.079791	0.9561
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة عند الفروق الاولى**

Null Hypothesis: D(PUBLIC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.949095	0.0074
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عند المستوى**

Null Hypothesis: PRIVEE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.999705	0.7326
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عند الفروق الاولى**

Null Hypothesis: D(PRIVEE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.852193	0.0101
Test critical values:	1% level	-3.857386	

5% level	-3.040391
10% level	-2.660551

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 2 : اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 03/15/23 Time: 09:21
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: JDP GOV PRIVEE PUBLIC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.768183	55.33755	47.85613	0.0085
At most 1	0.659449	26.10140	29.79707	0.1257
At most 2	0.194122	4.557578	15.49471	0.8538
At most 3	0.011984	0.241126	3.841466	0.6234

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.768183	29.23615	27.58434	0.0304
At most 1 *	0.659449	21.54382	21.13162	0.0438
At most 2	0.194122	4.316452	14.26460	0.8245
At most 3	0.011984	0.241126	3.841466	0.6234

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم 3: تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

Dependent Variable: JDP
Method: Least Squares
Date: 03/18/23 Time: 04:21
Sample: 2000 2021
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

GOV	0.197184	0.159382	1.237178	0.2319
PRIVEE	4.51E-06	1.65E-06	-2.726373	0.0139
PUBLIC	0.007170	0.002262	3.170394	0.0053
C	-4.099075	3.322304	-1.233805	0.2331

R-squared	0.639984	Mean dependent var	1.215165
Adjusted R-squared	0.579981	S.D. dependent var	2.452061
S.E. of regression	1.589153	Akaike info criterion	3.927245
Sum squared resid	45.45731	Schwarz criterion	4.125616
Log likelihood	-39.19969	Hannan-Quinn criter.	3.973975
F-statistic	10.66592	Durbin-Watson stat	2.034575
Prob(F-statistic)	0.000294		

الملحق رقم 04: معادلة تقدير النموذج

GDP = 0.1971839319*GOV - 4.50675494681e-06*PRIVEE + 0.00716988922088*PUBLIC - 4.09907519033

الملحق رقم05: تحديد عدد التأخرات في النموذج

Lag	*LogL*	*LR*	*FPE*	*AIC*	*SC*	*HQ*
0	***-433.8270***	***NA***	***3491605.***	***29.25513***	***29.48867***	***29.32984***
1	***-385.5211***	***77.28943****	***758689.4 ****	***27.70141****	***29.10260****	***28.14966****
2	***-365.1663***	***25.78281***	***1203444.***	***28.01108***	***30.57995***	***28.83289***

**** indicates lag order selected by the criterion***
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ:Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم06 : اختبارVECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/15/23 Time: 09:35
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
JDP(-1)	1.000000
GOV(-1)	1.345750 (0.23276) [5.78165]
PRIVEE(-1)	-2.72E-05

	(5.0E-06)
	[-5.44744]
PUBLIC(-1)	-0.014115
	(0.00376)
	[-3.75469]
C	-2.795069

Error Correction:	D(JDP)	D(GOV)	D(PRIVEE)	D(PUBLIC)
CointEq1	-0.073243	-0.374772	19691.66	8.544163
	(0.16903)	(0.10734)	(14982.2)	(5.20401)
	[-0.43330]	[-3.49152]	[1.31434]	[1.64184]
D(JDP(-1))	-0.506834	0.432246	-10835.69	-12.20102
	(0.23410)	(0.14865)	(20749.0)	(7.20709)
	[-2.16507]	[2.90775]	[-0.52223]	[-1.69292]
D(GOV(-1))	0.322496	0.666161	34963.58	-4.201071
	(0.30548)	(0.19398)	(27076.4)	(9.40488)
	[1.05569]	[3.43409]	[1.29129]	[-0.44669]
D(PRIVEE(-1))	3.62E-06	-8.78E-06	-0.917428	0.000103
	(3.3E-06)	(2.1E-06)	(0.29676)	(0.00010)
	[1.08031]	[-4.13004]	[-3.09145]	[0.99441]
D(PUBLIC(-1))	0.003710	0.002683	-322.1620	0.069867
	(0.00819)	(0.00520)	(725.589)	(0.25203)
	[0.45315]	[0.51619]	[-0.44400]	[0.27721]
C	-0.487097	0.599623	18537.64	-34.35883
	(0.52153)	(0.33118)	(46226.1)	(16.0564)
	[-0.93397]	[1.81057]	[0.40102]	[-2.13988]
R-squared	0.701751	0.674106	0.867400	0.237821
Adj. R-squared	0.595234	0.557715	0.820043	-0.034385
Sum sq. resids	49.77261	20.07020	3.91E+11	47176.24
S.E. equation	1.885520	1.197324	167122.8	58.04939
F-statistic	6.588132	5.791745	18.31621	0.873679
Log likelihood	-37.49610	-28.41381	-265.3417	-106.0379
Akaike AIC	4.349610	3.441381	27.13417	11.20379
Schwarz SC	4.648329	3.740101	27.43289	11.50251
Mean dependent	-0.084018	0.142249	-3556.550	-27.65000
S.D. dependent	2.963664	1.800366	393959.8	57.07638

Determinant resid covariance (dof adj.)	2.35E+14
Determinant resid covariance	5.65E+13
Log likelihood	-430.1735
Akaike information criterion	45.81735
Schwarz criterion	47.21138

الملحق رقم 07 : اختبارالعلاقة السببية

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 03/15/23 Time: 09:49
Sample: 2000 2021
Included observations: 20

Dependent variable: D(JDP)

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
D(GOV)	1.114487	1	0.2911
D(PRIVEE)	1.167065	1	0.0800
D(PUBLIC)	0.205349	1	0.0504
All	5.299836	3	0.1511

Dependent variable: D(GOV)

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
D(JDP)	8.455004	1	0.0036
D(PRIVEE)	17.05720	1	0.0000
D(PUBLIC)	0.266453	1	0.6057
All	23.55705	3	0.0000

Dependent variable: D(PRIVEE)

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
D(JDP)	0.272720	1	0.6015
D(GOV)	1.667434	1	0.1966
D(PUBLIC)	0.197136	1	0.6570
All	2.784757	3	0.4260

Dependent variable: D(PUBLIC)

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
D(JDP)	2.865978	1	0.0905
D(GOV)	0.199532	1	0.6551
D(PRIVEE)	0.988844	1	0.3200
All	3.702647	3	0.2954

الملحق رقم 08 :استقرارية النموذج – VECM-

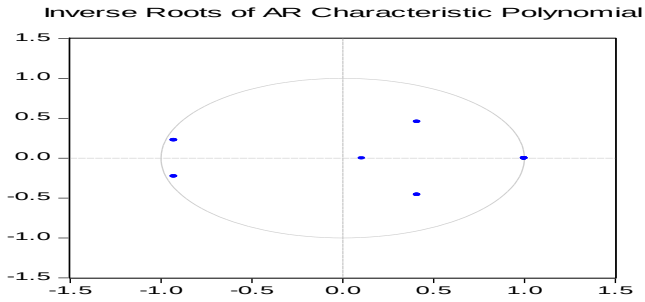

الملحق رقم 09 :تحليل تباين النمو الاقتصادي

Variance Decomposition of JDP:

Period	S.E.	JDP	GOV	PRIVEE	PUBLIC
1	1.885520	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.212611	79.58393	5.063435	14.51451	0.838117
3	2.821529	78.90558	5.988532	14.55735	0.548540
4	3.412780	57.18836	5.432750	35.54378	1.835111
5	3.751511	55.63785	5.825729	37.00572	1.530710
6	4.374435	44.93731	4.480829	48.49601	2.085850
7	4.618314	43.48015	4.972692	49.63431	1.912854
8	5.140265	40.30857	4.110720	53.40254	2.178169
9	5.276891	39.65885	4.784403	53.47942	2.077326
10	5.653859	40.17699	4.263959	53.35454	2.204510

الملحق رقم 10 :استجابةالاستثمار الأجنبي المباشرللصدمات في محدداته

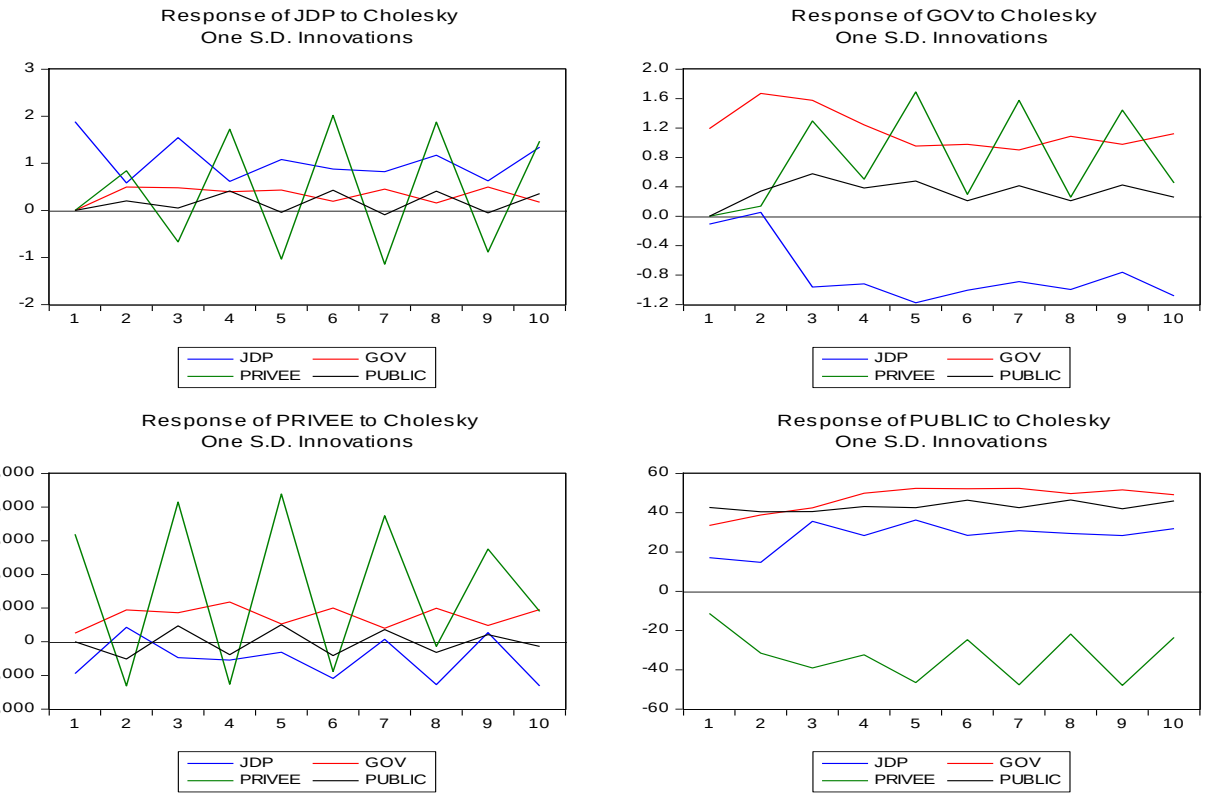

قائمة المصادر و المراجع

الكتب

1. إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم "، " تمؤيل الشروعات الصغيرة و المتوسطة " ، منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 .
2. د الغفور عبد السلام و آخرون، : إدارة المشروعات الصغيرة ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، ،2001
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003

مذكرات جامعية :

1. شهيرة مناصري، هشام خلادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في ترقية المنتوج الوطني، مذآرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في إدارة أعمال، المرآز الجامعي بالمدية، ،2004-2003.
2. ليلى لولاشي في ماجستيررسالة ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ، (غير منشورة)العلوم الاقتصادية 9 200
3. عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوسبل دعمها وتنميتها-حالة الجزائر- ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 203-2004..
4. عمار زيتوني ، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي . مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 09 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر مارس 06 20 .
5. أيمن الشنطي ، عامر شقر ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، دار البداية للنشر و التوزيع ، عمان .2007
6. منير إبراهيم هندي ، الأوراق المالية و أسواق رأس المال ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1997.
7. محمد صالح الحناوي ، إبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية و التمويل ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1999.
8. عبد الوهاب يوسف أحمد ، التمويل و إدارة المؤسسات المالية ، دار حامة للنشر و التوزيع,2008 .
9. زويتة محمد الصالح ، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مذكرة لنيل ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر 2006-2007 .
10. عبد الحكيم عمران ، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، (غير منشورة) ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر,2006 .
11. سعيد بريبش ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالصناعية الخاصة في الجزائر : دورها و مكانتها في الاقتصاد الوطني ، مجلة آفاق ، العدد 05 ، جامعة،عنابة مارس 2009

12. حلموس الأمين ، دراسة إستشراقية ، حول مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطةلتطبيق إدارة المعرفة ، رسالة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر -2010-2011 .
13. قانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 ه الموافق ل 12 ديسمبر 2001. يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالجريدة الرسمية السنة c38العدد 77 ,(15-12-2001) .
14. فريدة لرقط و آخرون ، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقا تنميتها ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطةو تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 25-28-2003 .
15. ليلى لولاشي – التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل جامعة بسكرة .2003-2004.
16. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
17. أوسرير منور، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية- الاستراتيجيات و الإبعاد "، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية و التنمية و استراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، العدد2007/03.

مجلات

1. خالد بن حمد بن عبدالله القدير، " اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية "، مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، المجلد 17- العدد 2، السعودية، 1425هـ. بوزهرة محمد و الآخرون ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية ، سطيف ، الملتقى الدولي حول تمويل ، المشروعات الصغيرة والمتوسطةو تطويرها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سطيف ، من 25-28 ماي 2003.
2. عبد المليك مزهودة ، التسيير الإستراتيجي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، أيام 25-28 ماي 2003.
3. شريف بقة و آخرون ، تحليل و تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الجزائر ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، أيام 25-28 ماي , ص 233.
4. عثمان لخلف ، دور و مكان الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ,1995.
5. الصديق بوقرة ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2008 -2009 .

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000-2021 وهذا بإدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة ضمن محددات النمو الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه، تظهر النتائج استجابة النمو الاقتصادي لصدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة طوال فترات الدراسة اذ تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على التخفيف من حدة البطالة بشكل رئيسي وتوفير مناصب شغل وفتح مشاريع هامة لذلك فهي تعمل على خلق الثروة وتشجيع فرص الاستثمار وتنمية روح المخاطرة خاصة بالنسبة لمالكي رؤوس الأموال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. النمو الاقتصادي . الانفاق الحكومي .

Summary :

This study aims to analyze the impact of small and medium enterprises on economic growth during the period from 2000-2021 by including small and medium private enterprises within the determinants of economic growth using the vector error correction model. The results show the response of economic growth to the shocks of small and medium private enterprises throughout the study periods ranging from positive And negative, as small and medium-sized private enterprises mainly work to alleviate unemployment, provide jobs and open important projects. Therefore, they work to create wealth, encourage investment opportunities, and develop a spirit of risk, especially for capital owners.

Keywords : *Small and medium enterprises, economic growth, government spending.*